الإستقرار السياسي والتنمية المُستدامة
في العراق بعد عام ٢٠٠٣م

د. فلاح جاسب عودة
الجامعة المستنصريَّة/كلية العلوم السياسيَّة
dr.falahchasib2020@gmail.com

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى بيان أَنَ الإستقرار السياسي يُعدُّ من العوامل الأساسيَّة المؤثرَّة في عملية التنميَة المستدامة ، وهذا يُمكن الوصول إليه من خلال إثبات العلاقة التكامليَّة الترابطيَّة بينهما ، فأَحدهما يتوقف على الآخر ، فالنظام السياسي المُتكامل القابل للبقاء والإستمرار والإستقرار الذي يحظى بالقبول والرضا المجتمعي ، والإجهزة والمؤسسات السياسية المستقرة في الدولة لها أَثرها الفعَّال في التنمية المستدامة التي تُعدُّ من ألأَهداف الرئيسيَّة للنظام السياسي ، فعدم إستقرار الدولة والنظام السياسي يُؤدي إلى عدم إستقرار سلطات ومؤسسات الدولة المُختلفة ، وهذا يكون عائقاً أَمام تلك السلطات والمؤسسات في تحقيق الخطط والبرامج التنمويَّة المُختلفة التي تتوقف عليها حياة المجتمع ، ومن ثَمَّ فالإنقسامات والصراعات السياسيَّة والإنفلات والتدهور الأَمني وعدم وجود حكم رشيد فَعَّال قائم على سيادة القانون يُؤدي إلى عدم تحقيق الدولة لبرامجها وخططها التنموية أَو التلكؤ في تحقيقها ، وفقدان التنمية المستدامة بدوره ينعكس سَلباً على الدولة والنظام السياسي وجميع سلطاته ومؤسساته السياسية ، ولهذا تسعى جميع دول العالم ومن بينها العراق إلى تحقيق الإستقرار السياسي .

Political stability and sustainable development in Iraq after 2003

Dr..Falah chasib oudah
dr.falahchasib2020@gmail.com
Al-Mustansiriya University / College of Political Sciences

Abstract

This study seeks to show that political stability is one of basic factors influencing the process of sustainable development, and this can be reached by proving the interconnected relationship between them, as one depends on the other. The integrated political system is capable of survival, continuity, and stability, which enjoys acceptance and satisfaction from society, and political agencies and institutions. Stable conditions in the state have an effective impact on sustainable development, which is one of the main goals of the political system. Knowing the stability of the state and the political system leads to the various state authorities and institutions. and this becomes an obstacle to those authorities and institutions in achieving the various development plans and

programs on which the life of society depends. Hence, divisions, political conflicts, transfers, security deterioration, and the lack of effective good governance based on the rule law lead to the state not achieving its development programs and plans or being reluctant to achieve them, and the loss of sustainable development in turn reflects negatively on the state, the political system, its authority and its political institutions, and for this reason all countries of the world seek , including Iraq, to achieve political stability .

المقدمة

شَكَّل عام ٢٠٠٣م نقطة تَحوُّل حاسمة في التاريخ السياسي والإجتماعي والإقتصادي لِلعراق ، مع بداية مرحلة جديدة من إعادة البناء المؤسسي والتحوُّل الديمقراطي خَرَج العراق فيها من عقود من الحُكم الشمولي والحروب والعقوبات الدوليَّة لِيبدأ رِحلة مُعقَّدة نحو بناء دولة جديدة ، وتستلزم دراسة العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسيَّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣م تحليلاً مُتعدد الأَبعاد يَأخذ في الإعتبار التفاعل المُعَقَّد بين العوامل الداخليَّة والخارجيَّة ، والتراث التاريخي والتحولات الجديدة ، وكذلك التحديات والفُرص التي تطرحها هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العراق ، وتُشَكِّل هذه المُقدِّمة مَدخلاً لِفهم هذه الديناميكيَّات المُعقَّدَة وآفاق المُستقبل .

إنَّ عدم الإستقرار السياسي يُؤدِّي إلى عدم تحقيق برامج وخطط التنمية المُستدامة إذا كانت الدولة تُعاني من النزاعات والصراعات السياسيَّة الداخليَّة ، والتي قد تصل إلى نزاعات مسلَّحة يَصعب السيطرة عليها ، والتي تُؤدِّي إلى التدهور الإقتصادي ، التي هي أَحد أَسباب لجوء تلك الدول إلى الديون الخارجية التي تترتب عليها ضرائب كبيرة أَيضاً مما يجعل تلك الدول رهن شروط البنك الدولي أَو صندوق النقد الدولي ، وهذا يُؤدي إلى قتل أَهداف الدولة في تحقيق التنمية المستدامة التي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بوجود حكم رشيد ، ونمو إقتصادي ، كما أَنَّها ترتبط بوجود تجانس وإنسجام مُجتمعي بين كل مكونات وشرائح المُجتمع المُختلفة ، وهذا يتطلب إدماج الفئات المُجتمعيَّة كافَّة في مسار التنمية من خلال إعطائهم أَدواراً تصب في خدمة الأَهداف التنموية للدولة .

إن النزاعات السياسيَّة والعسكريَّة تُؤدي إلى عدم قدرة الدول على إيجاد سياسات تنموية حقيقيَّة متكاملة ودائمة ومتطورة ، وتُؤدي إلى تدهور الحالة المعيشيَّة لأبناء المُجتمع ، كما أَنَّها تُؤدي إلى دمار البيئة والبنية التحتيَّة ، ومن ثَمَّ فلا يُمكن الحديث عن تحقيق تنمية مستدامة في ظل وجود حالة من عدم الإستقرار السياسي ، والحروب والنزاعات المسلحة والإنقسامات السياسيَّة ، فالتنمية تتطلب تَوَفُّر بيئة يسودها الاستقرار والامن والأمان ، والتي أَساسها الإنسجام والتجانس الإجتماعي والسياسي ، وهذا الأَمر كما يَكون داخليّاً ، كذلك يُمكن أَنْ يَكون للحروب الخارجيَّة تأثيره في التنمية المُستدامة الداخليَّة للدول لتأثيره على الإقتصاد العالمي كما رأَينا ذلك في تأثير الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا .

أَهميَّة الدراسة :

تنبع أَهميَّة الدراسة في محاولتها إبراز علاقة الترابط بين ظاهرة الاستقرار السياسي وظاهرة التنمية المستدامة ، فللإستقرار السياسي تأَثير كبير في التنمية المُستدامة إيجاباً وسلباً ، فهذه الدراسة تُحاول التأكيد على أَنَّ تحقيق التنمية المستدامة يتوقف على توفر الإستقرار السياسي ، فالإستقرار السياسي شرط أَساسي من شروط التنمية المستدامة .

ومن هنا فالضرورة تُحتِّم على الدولة في حياتها السياسيَّة الداخليَّة إيجاد علاقات مُستقيمة صحيحة دائمة بين مكوناتها للخلاص من حالة عدم الإستقرار السياسي الداخلي ، كما يَتَحَتَّم على المُجتمع الدولي إيجاد علاقات دوليَّة قائمة على المساواة والإحترام المُتبادل وحفظ الحقوق للخلاص من النزاعات الدوليَّة للخلاص من حالة عدم الإستقرار الدولي الذي يَرتدُّ سلباً على إقتصاديات الدول .

إشكاليَّة الدراسة :

تكمن إشكاليَّة الدراسة في العوائق الهيكليَّة والمُؤسسيَّة التي تَحُول دون تَكامل مسار الاستقرار السياسي ومَسار التنمية المُستدامة ، وتَكمن أَيضاً في خصوصيَّة السياق العراقي من حيث التدخلات الخارجيَّة ، والتركيبة المُجتمعيَّة ، وإرث النظام السابق ، وفي البُعد الزمني (مراحل ما بعد عام ٢٠٠٣م) ، وفي العوامل الداخليَّة والخارجيَّة المؤثِّرة ، وفي التَحدِّيات والفُرص المُتاحة .

ففي المُحور السياسي – المؤسسي تَكمن الإشكالية في مَعرفة كيف أَثَّرت طبيعة النظام السياسي على إستقرار المؤسسات الحكوميَّة ، وقدرتها على صياغة وتنفيذ إستراتيجيَّات تنمويَّة طويلة الأَمد ، وتأثير التداخل بين السلطات وعدم وضوح الصلاحيات في تعطيل عملية صنع القرار التنموي .

وفي المحور الأَمني – الاقتصادي تكمن الإشكاليَة في معرفة طبيعة العلاقة الجدليَّة بين الاستقرار الأَمني وجذب الإستثمارات اللازمة للتنمية المُستدامة في العراق ، ومعرفة كيف أَثَّرت سياسات إدارة الموارد الطبيعيَّة (خاصة النفط) على إمكانية تحقيق تنميَة مُستدامة متوازنة ومتنوعة .

وفي المُحور الاجتماعي – الثقافي تَكمن الإشكاليَة في مَعرفة إلى أَي درجة ساهمت الإنقسامات المُجتمعيَّة في إعاقة بناء تَوافق وطني حول أَولويَّات التنمية المُستدامة ، وكيف أَثَّرت علاقة المركز بالإقليم والمُحافظات على توزيع عادل لِمكاسب التنمية .

وفي المُحور الدولي – الإقليمي تَكمن إشكالية الدراسة في مَعرفة تأثير التدخُّلات الخارجيَّة (الإقليميَّة والدولية) في تعقيد أَو تسهيل المُعادلة بين الاستقرار السياسي والتنمية المُستدامة ، وكيف أَثَّرت العلاقة مع دول الجوار على الاستقرار الداخلي وإمكانيَّات التعاون التنموي الإقليمي .

فرضية الدراسة :

تُحاول الدراسة إثبات صحة فرضيَّة مَفادها أَن طبيعة العلاقة بين ظاهرة الإستقرار السياسي وظاهرة التنمية المُستدامة مَبنيَّة على التأثير العميق المُباشر للإستقرار السياسي في هذه الظاهرة وبالعكس ، حيث يُؤدّي الاستقرار السياسي إلى بيئة مُؤاتية لِتحقيق أَبعاد التنميَة المُستدامة (الإقتصاديَّة ، والإجتماعيَّة ، والبيئيَّة) .

ومن تلك الفرضيَّات فرضيَّة علاقة السببيَّة التي تَكمُن في أَنَّ الاستقرار السياسي المتمثل في (شرعيَّة المؤسسات ، والتناوب السلمي للسلطة ، وسيادة القانون) هو شرط مُسبَق أَساسي لِتحقيق التنميَة المُستدامة في العراق ، كما أَنَّ التنميَة المُستدامة بدورها تُساهم في تعزيز الاستقرار السياسي في علاقة جدليَّة من خلال تقليل الفقر والبطالة وتحسين الخدمات الأَساسيَّة .

ومنها فرضيَّة العوامل الوسيطة التي تَكمُن في تأثير جودة الحوكمة والحد من الفساد كعوامل وسيطة في العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المُستدامة ، ويَلعب العامل الطائفي والهويَّات الفرعيَّة دوراً وسيطاً سلبيّاً في العلاقة بين الاستقرار والتنميَة .

ومنها فرضيَّة الأَبعاد الزمنيَّة التي تكمُن في تطور العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المُستدامة في العراق عبر مراحل مُختلفة بعد عام ٢٠٠٣م (زمن ما بعد الاحتلال ، وزمن فقدان الوحدة الوطنية ، وزمن فقدان الأَمن الداخلي) والتي قد تكون مُتداخلة وتشمل كل هذه الفترة إلى الآن .

وأَمَّا فرضية التفاعل مع العوامل الخارجيَّة فَهي تَكمُن في تأَثُّر تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المُستدامة في العراق بِشكل كبير بالتَدخُّلات الإقليميَّة والدوليَّة والمَصالح الخارجيَّة .

مَنهجيَّة الدراسة :

المَنهج المُعتمد في هذه الدراسة هو منهج التحليل النظمي حيث يَسمح هذا المَنهج بِفهم شمولي لِعلاقة الاستقرار السياسي بالتنميَة المُستدامة في العراق بعد ٢٠٠٣م من خلال تَحليل التفاعلات المُعقَّدَة بين المكونات المُختلفة ، وتحديد نقاط القوَّة والضعف في النظام ، وإقتراح سياسات مُتكاملة تأخذ بَعين الإعتبار التأثيرات المُتبادلة ، وفهم الديناميكيَّات التاريخيَّة والمَسار التطوري للنظام ، وهذا المنهج يتجاوز التحليلات الجزئيَّة التقليديَّة لِيُقَدِّم رُؤيَة مُتكاملة تُساعد في صياغة سياسات أَكثر فَعَّاليَّة لِتحقيق الاستقرار والتنميَة المُستدامة في العراق .

فالتحليل النُظمي هو منهجيَّة علميَّة تعامل الظاهرة المدروسة كنظام مُتكامل يَتكوَّن من مُكونات مُتداخلة ، مع التركيز على العلاقات بين هذه المكونات وتأثيرها على النظام ككل ، فالمنهج أَكَّدَ على إيجاد نظام سياسي مُتكامل واحد تتلاحم فيه مُكوِّناته ، وتنطوي فيه كل النشاطات التي تدفع بإتجاه حالة الإستقرار السياسي بصياغة مُحكمة للأَجزاء لإيجاد نظام سياسي بِقُدرة تنفيذيَّة عاليَّة من خلال مجموع العلاقات والتفاعلات داخل هذا النظام .

هيكليَّة الدراسة :

يشتمل البناء الهيكلي لهذه الدراسة على ثلاثة مباحث ، فالمبحث الأول يتعلَّق بمتطلبات التنمية المُستدامة ، ويتضمن أولاً : شرعيَّة النظام السياسي ، وثانياً : التنمية البشريَّة ، وثالثاً : إحتواء الإنقسام السياسي .

وأما المبحث الثاني فيتعلَّق بالبيئة السياسية ، ويتضمن أولاً : نظريَّة التنظيم لإتخاذ القرار ، ثانياً : الخصائص الإقتصاديَّة والإجتماعيَّة المُؤثِّرة في سلوك صانع القرار ، ثالثاً : مَعايير القرار وقِيَم صانعيه .

وأما المبحث الثالث فيتعلَّق بدور العلاقات المُستقرة في التطور الإقتصادي والنمو الصناعي السريع ، ويتضَمَّنْ أولاً : سوسيولوجيا العلاقات المُستقرة ، ثانياً : دور العلاقات المُستقرة في التطوُّر والتنمية الإقتصاديَّة والبشريَّة ، ثالثاً : دور العلاقات المُستقرة في النمو العلمي والتكنلوجي والصناعي السريع .

(المَبحث الأول)

أولاً :- الإطار المفاهيمي

الإستقرار السياسي هو حالة النظام السياسي التي تتميَّز بإستمراريَّة المؤسسات والحكومة ، وغياب العُنف السياسي واسع النطاق ، وقدرة النظام على إمتصاص التغييرات والتَكيُّف مَعها دون إنهيار ، والإستقرار السياسي مَفهوم نسبي ومُتدرِّج يتراوح بين الاستقرار الكامل وعدم الاستقرار المُزمن ، وهو لا يَعني الجمود بل قُدرة النظام السياسي على التَكَيُّف المُنظَّم مع التغيير ، وله مفاهيم مُتعددة ، ووفقاً لِعالم السياسة صامويل هنتغتون في كتابه "النظام السياسي في مُجتمعات متغيِّرة" (فالإستقرار السياسي لا يَعني غياب التغيير ، بل يَعني وجود نظام يُمكنه إستيعاب المَطالب والتحديات الجديدة ضمن أُطُر مُؤسسيَّة قائمة دون إنهيار) Huntingt0n 78,1968 ، وبِحسب موسوعة العلوم السياسيَّة Encyclopedia of Political Science (الاستقرار السياسي يُشير إلى مَتانة ودوام النظام السياسي،وقُدرته على الحفاظ على شرعيَّته ، وإدارة الإنتقالات السياسيَّة بِشكل سلمي ، وَتجنُّب العنف المُنظَّم على نِطاق واسع) ، ويُعرَّف إصطلاحاً أيضاً بأنَّه (قدرة النظام السياسي على البقاء والإستمرار ، وقدرته على إدارة التوتر في المجتمع وتزويده بالموارد اللازمة لإحتياجاته الماديَّة)(صحراوي ٢٠٠٩، ٢٦) .

وأما التنمية المُستدامة فلها تعاريف متعددة أيضاً ، وقد عرَّفها إدورد باربر (بأنَّها ذلك النشاط الإقتصادي الذي يُؤدِّي إلى الإرتفاع بالرفاهيَّة الإجتماعيَّة مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعيَّة المُتاحة وبأقل قدر من الأضرار والإساءة للبيئة) (عبد الله ١٩٩٨، ٢٤٢) .

ثانياً:- مُتطلَّبات التَنمية المُستدامة

تَتَطلَّب التنميَة المُستدامة تَحقيق تَوازن بين الأَبعاد الإقتصاديَّة ، والإجتماعيَّة ، والبيئيَّة لِضمان تلبية إحتياجات الحاضر دون المِساس بِقُدرة الأَجيال القادمة على تلبيَة إحتياجاتها ، ويُمكن تلخيص المُتطلَّبات الرئيسيَّة في النقاط التاليَة :

١- شرعيَّة النظام السياسي

الشرعيَّة السياسيَّة مُتطلَّب عملي للتنميَة المُستدامة ، فهي تُوفِّر الأَساس اللازم لِتحقيق التوازن بين الأَبعاد الإقتصاديَّة والإجتماعيَّة والبيئيَّة للتنميَة ، وتَضمِن إستمراريَّة السياسات التنمويَة عَبر التغيُّرات السياسيَّة ، مما يُساهم في بناء مُجتمعات أَكثر عدالة ومرونة وإستدامة ، والشرعيَّة الحقيقيَّة في العراق تقوم على التمثيل الفعلي ، والنزاهة ، والعدالة ، والفاعليَّة ، وإلا فَستظل جهود التنميَة عِرضة للهدر والضعف ، وتحويل الكيان السياسي إلى كيان فَعَّال يَتَطلَّب إصلاحاً جذريّاً يَضع أَولويَّة لِتحسين حياة المواطن العراقي وإستقراره على المَدى الطويل ، وهو ما سَيَنعكس بدوره على تعزيز شرعيَّة النظام السياسي بِشكل مُتبادل .

إنَّ الإستقرار السياسي في العراق يتحقق من خلال إستتباب الأَمن والنظام القائم على أُسُس مقبولة من قِبَل غالبيَّة المجتمع بفئاته المختلفة ، وسيادة الإستقرار تضمن سير الحياة بشكل طبيعي وبنَّاء في إطار السلام ، الذي لا بد من توافره بشكل ملائم وبقدر ما يضمن حياة طبيعيَّة لأَفراد المجتمع(الجرف ٢٠١٧، ٦٥) ، كما أَنَّه يتطلَّب حالة من الثبات المؤسساتي للدولة بكل مستوياتها(فالح حسين٢٠١٥ ، ١٢٩) ، وقدرة السلطة السياسيَّة على التعامل بنجاح مع الأَزمات القائمة ، وإدارة الصراعات داخل المجتمع في إطار القانون والمؤَسسات .

إنَّ أَهم مُؤَشرات الإستقرار السياسي في العراق هو تَمتُّع أَبنية النظام ومؤَسَّساته بالشرعيَّة أَي القبول والرضا العام عن النظام الحاكم من جانب المواطنين ، والذي يترتب عليه عدم وجود العنف السياسي ، وسيادة القانون والإلتزام بالقواعد الدستوريَّة ، وإعلاء قِيَم العدالة الإجتماعيَّة كمبادئ حاكمة لسياسة الدولة في مختلف المجالات ، والتجانس والإنسجام بين الجميع ، وقوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة ، فلابد إذن من بيئة إجتماعيَّة – سياسيَّة قابلة لأَنْ يستقر فيها النظام ، ولابد من نظام قابل لأَنْ يستقر في هذه البيئة للملائمة فيما بينهما لِيَحصل الإستقرار النسبي ، وإلا فسوف يحصل التنافر وعدم الإستقرار السياسي ، فالمطلوب إذن هو إيجاد نُظُم يُمكن من خلالها التَقدُّم في الميادين الإقتصاديَّة والإجتماعيَّة بأَعظم سرعة (الأَسود١٩٩٠، ٢٤٩) .

إنَّ الإستقرار السياسي يَتطلَّب تظافر جهود القائمين على السلطة السياسيَّة وأَفراد ومكونات المجتمع المُختلفة على حد سواء ، وهذا لا يكون إلا إذا حَظيَ النظام السياسي بالشرعيَّة ، فهي بموجب ذلك تعني إيمان أَعضاء الهيئة الإجتماعيَّة بأَنَّ السلطة التي تُمارَس عليهم تتفق والرأَي السائد في المُجتمع حول

ممارستها ، فيكون الرضا والقبول حول أَصل السلطة وطريقة ممارستها(الشاوي٢٠١٢، ٥٤) ، والإستقرار الحقيقي يستوجب خطوات سياسيَّة حقيقيَّة تُعمِّق من الثقة المُتبادلة بين السلطة والمجتمع ، وتشرك الشرائح كافَّة في عمليَّة البناء والتعمير ، فالشرعيَّة تكمن في قدرة النظام السياسي على توليد وتدعيم الإعتقاد بأَنَّ مُؤسَّساته السياسيَّة القائمة هي الأَكثر مُلائمة للمجتمع ، ويُقدِّر الأَفراد والجماعات شرعيَّة نظامهم السياسي أَو عدم شرعيَّته طبقاً للتماثل والتطابق بين قِيَم المجتمع وقِيَم النظام السياسي ، لذلك تُمثِّل الشرعيَّة القاعدة القانونيَّة للسلطة التي تفترض إقامة وحدة حقيقيَّة بين السلطة والمجتمع ، وممارسة فعليَّة للأَهداف المُشتركة بينهما ، لذا فهي ترتبط بالسيادة والإستقلال والعدالة الإجتماعيَّة والوطنيَّة .

وتُعتبر الشرعيَّة عنصراً أَساسيّاً لِتحقيق التنميَة المُستدامة في العراق للأَسباب التاليَة :

أَ- تَوفير الاستقرار المؤسسي

فالنظام السياسي في العراق إذا كان ذا شرعيَّة عاليَة تَمَتَّع بالإستقرار السياسي ، وهذا يَسَمَح بالتخطيط طويل الأَمد ، ويُقلل مَخاطر الإضطرابات والصراعات التي تعيق التنميَة ، ويَجذب الإستثمارات المَحليَّة والأَجنبيَّة التي تَحتاج لِبيئة مُستقرَّة .

ب- تَمكين المُشاركة المُجتمعيَّة

فالنظام السياسي العراقي إذا كان في نظر المواطنين شرعيّاً شَجَّعَهم ذلك على المُشاركة في صُنع القرار ، وَضَمِنَ ذلك السياسات التنمويَّة التي تَعكس إحتياجات المُجتمع الحقيقيَّة ، وأَدَّى إلى تعزيز الشفافيَّة والمُسائلة في إدارة المَوارد .

ج- تَوزيع عادل للموارد والفوائد

فالشرعيَّة السياسيَّة تُساعد في ضمان توزيع مُنصف لِعوائد التنميَة ، وتُقلل التفاوتات الإجتماعيَّة والإقتصاديَّة ، وتُساهم في بناء الثقة بين الدولة والمجتمع .

ء- تَعزيز سيادة القانون

فَكلَّما تمتع النظام السياسي في العراق بالشرعيَّة عند أَغلب أَبناء المجتمع ساهم ذلك في دعم سيادة القانون التي هيَ سبب رئيس في حماية الحقوق الإقتصاديَّة والإجتماعيَّة ، وأَدَّى إلى توفير بيئة مؤاتية لِلأَعمال والإبتكار ، وساهم في مُكافحة الفساد الذي يستنزف الموارد التنمويَّة .

و- تَحقيق التوافق الاجتماعي

فَكُلَّما إرتفعت حالة المَقبوليَّة عند المواطن العراقي عن النظام السياسي ، وحَضيَ النظام السياسي على المَقبوليَّة عند أَغلب أَبناء الشعب سَهَّلَ هذا في بناء توافق وطني حول أَولويَّات التنميَة ، وَمَكَّنَ من التعاون بين مُختلف شرائح المُجتمع لِتحقيق الأَهداف المُشتركة ، وخفَّفَ من حِدَّة الخلافات حول تَخصيص الموارد النادرة .

٢- التنمية البشريَّة

تُعد التنميَة البشريَّة رُكُن أَساس في تحقيق التنميَة المُستدامة ، حيث تتكامل أَبعاد التنميَة المُختلفة وعلى رئسها التنميَة الإقتصاديَّة والإجتماعيَّة والبيئيَّة مع مُحور التنميَة البشريَّة ، ولا يُمكن تحقيق التنميَة المُستدامة دون التنميَة البشريَّة ، فَالناس ليسوا مُجرَّد مُستفيدين من التنميَة ، بل هم مُحرِّكُها الرئيسي وعنصرها الأَكثر قِيمة وإستدامة .

إنَّ العمل على تحقيق التنميَة البشريَّة يُمثِّل أَساساً مَتيناً لأَي تنميَة مُستدامة في العراق ، حيث أَنَّ تطوير قُدرات الإنسان العراقي هو الضامن الحقيقي لِتحقيق تنميَة إقتصاديَّة مُستدامة وشاملة ، وهذا يتطلَّب إعتماد إستراتيجيَّة وطنيَّة مُتكاملة للتنميَة البشريَّة ، وزيادة المُخصصات الماليَّة للتعليم والصحة في الموازنة العامة ، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، والإستفادة من الخبرات الدوليَّة مع تكييفها مع الخصوصيَّة العراقيَّة ، وربط برامج التنمية البشريَّة بأَهداف التنمية المستدامة التي تتماشى مع خطة التنمية في العراق التي تُعرف باسم "رؤية العراق ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة" ، ولكن هذا يواجه تحديات كثيرة منها تأثير عقود من الحروب والصراعات ، وضعف البنية التحتيَّة التعليميَّة والصحيَّة ، وإرتفاع مُعدَّل البطالة خاصة بين الشباب ، والفساد المالي والإداري ، والتحديات الأَمنيَّة .

وتَتَحقق التنميَّة البشريَّة من خلال تطوير القدرات الفرديَّة الذاتيَّة للحكام والمحكومين فيما يخص التنمية المُستدامة ، والتي يُنظر من خلالها لِمتطلبات الحاضر وإحتياجات المستقبل ، ويتحقق من خلالها حماية الموارد والثروات الطبيعيَّة ، والعمل على التقدُّم العلمي والتكنلوجي والتقني ، وبناء المؤسَّسات بطريقة تضمن تحقيق وإستمرار إرضاء الحاجات البشريَّة للأَجيال الحاليَّة والمستقبليَّة ، فالتنمية المستدامة مفهوم شامل يرتبط باستمراريَّة الجوانب الإقتصادية ، والإجتماعيَّة والمؤَسسيَّة والبيئيَّة للمجتمع ، وتُركِّز الإستراتيجيات الحديثة المُرتبطة بالإستدامة على الإستقرار والسلام بإعتبارهما ركيزتان أَساسيتان للتنمية المستدامة مثلما يعد العنف أَحد أكبر عوائقها ، فالتنمية يمكن أَنْ تترسَّخ فقط في المجتمعات المستقرَّة والمسالمة ، كما أَنَّها تُركِّز على قياس الترابط بين مجموع العلاقات التي تشمل الإقتصاد وإستخدام الطاقة والعوامل البيئيَّة الإجتماعيَّة في هيكل إستدامي طويل المدى حيث يُجعل فيها الإنسان في أَولويَّة أَهدافها وتُصنع من أَجله ، والتنمية البشرية تتحقق من خلال تنمية الإنسان من أَجل الإنسان بواسطة الإنسان ، بمعنى الإستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أَم الصحة أَم غيرها حتى يتمكنوا من العمل بشكل منتج وخلَّاق ، والتنمية من أَجل الإنسان معناها ضمان عدالة التوزيع لثمار النمو الإقتصادي الذي حققوه توزيعاً عادلاً ، وأَما التنمية بواسطة الإنسان فتعني إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها(عبد الرزاق٢٠٠٦، ٣٢) ، وبهذا يمكننا القول بأَنَ التنمية محورها وهدفها الأَساسي هو الإنسان ، وعليه فلابُدَّ من وجود الأَجواء المناسبة كالإستقرار السياسي لكي يتمكن الإنسان من تحقيق التنمية المستدامة من

خلال تسخير الإمكانيات البشريَّة أَو الطبيعيَّة التي تمتلكها الدولة ، ويُمكن للتنميَة البشريَّة أَنْ تُساهم بشكل أَساسي في تحقيق التنميَة المُستدامة في العراق من خلال عِدَّة مَسارات منها :

أَ- تَعزيز رأس المال البشري

وهو يَتُم من خلال "التعليم والتدريب" حيث يَتُم تَحسين جودة التعليم الأَساسي والتعليم العالي والتدريب المهني لِموائمة المَهارات مع إحتياجات سوق العمل ، ويَتُم كذلك من خلال "الصحة والرفاه" والذي يَتُم من خلال تطوير النظام الصحي والخدمات الإجتماعيَّة لِبناء مُجتمع صحي مُنتج ، ويتُم أَيضاً من خلال "البحث العلمي" حيث يَتُم دعم المراكز البحثيَّة والإبتكار لِتطوير حلول مَحليَّة للتحديات العراقيَّة .

ب- تَمكين الفئات المُستضعفة

وهو يَتحقَّق بـ "تمكين الشباب" من خلال برامج تَمكين إقتصادي وإجتماعي لزيادة مُشاركتهم في القوى العاملة ، ويتحقق كذلك بـ"تمكين الأَقليَّات والفئات المُهمشة" من خلال ضمان الفُرص المُتكافئة في التنميَة ، ويتحقق أَيضاً بـ "تَمكين الأَشخاص ذوي الإعاقة" من خلال إدماجهم في الحياة الإقتصاديَّة والإجتماعيَّة .

ج- الحوكمة والمُشاركة المجتمعيَّة

وهي تَتَحقَّق بـ "تعزيز الشفافيَّة" من خلال بناء مُؤسسات ومُحاربة الفساد ، وتتحقَّق كذلك بـ "المُشاركة المُجتمعيَّة" من خلال تفعيل دور المجتمع في صنع القرار التنموي ، وتتحقَّق أَيضاً بـ "العدالة الإجتماعيَّة" من خلال تقليل الفجوات الإقتصاديَّة والإجتماعيَّة بين المَناطق .

ء- التنميَة الإقتصاديَّة المُستدامة

وهي تَتحقَّق بـ "تنويع الاقتصاد" من خلال تدريب الكوادر للإنتقال من الاقتصاد الريعي إلى إقتصاد مُتنوِّع ، وتَتَحقَّق كذلك بـ "ريادة الأَعمال" من خلال دعم المَشاريع الصغيرة والمتوسطة والإبتكاريَّة ، وتتحقَّق أَيضاً بـ "الاقتصاد الأَخضر" من خلال بناء مفاءات في مَجالات الطاقة المُتجددة والزراعة المُستدامة .

٣- إحتواء الإنقسام السياسي

الإنقسام السياسي يُحوِّل التركيز من التنافس على بناء المستقبل إلى صراع على تقسيم الثروات في الوقت الحاضر ، والتنميَة المُستدامة تتطلَّب رؤيَة مُشتركة ، وتعاون مؤسسي ، وإستقرار في السياسات ، وثقة مجتمعيَّة ، وهذه كُلُّها تتهاوى في ظل الإنقسام الحاد ، ولذلك يُعتبر بناء توافق وطني حول أَولويَّات التنميَة المستدامة وإستعادة الحوار السياسي البَنَّاء شرطاً أَساسيّاً لأَي تَقَدُّم حقيقي نحو مُستقبل مُستدام .

إنَّ الإنقسام السياسي يُؤدي إلى قيام أَزمة سياسيَّة حقيقيَّة تُؤدي إلى تفكُّك مؤَسَّسات الدولة وقد يُؤدي إلى إنهيارها ، وهذا إذا حصل فسوف تتجاوز تداعياته الأَبعاد السياسيَّة لِتطال الجوانب الإقتصاديَّة

والاجتماعيَّة والأَمنيَّة والعسكريَّة ، فالنزاعات والصراعات السياسيَّة تتسبب في شلل الحياة بميادينها كافة السياسيَّة ، والإقتصاديَّة ، والإجتماعيَّة ، وقد تؤدي إلى فقدان الأَمن وقيام النزاعات المُسلحة التي تتسبب في إستنزاف الثروات سواء أَكان عن طريق الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الحكومية أَم عن طريق تدمير المنشئات العامة والبنية التحتيَّة مما يترتب عليه تدهور الإقتصاد ، أَم عن طريق بذل أَموال طائلة على العمليات العسكريَّة أَو الأَمنيَّة وشراء المُعدات والآلات العسكريَّة ، وهذا يؤَدي إلى إنهيار العملة الوطنيَّة مقابل الدولار إذا كانت العملة مُرتبطة بالدولار ، أَو إنهيارها مُقابل العملات الأُخرى ، كما يُؤدي إلى إرتفاع معدَّلات التضخم وزيادة الأَسعار ، وزيادة الديون الداخليَّة والخارجيَّة ، وإنتشار البطالة لتزيد مع هذا كُلُّه معاناة المواطنين وتجعلهم على حافة الفقر ، وأَثر عدم الإستقرار السياسي قد يَمتد لِيطال مصارف الدولة ، وخصوصاً مَصارفها المركزيَّة ، فيؤدي إلى نقص السيولة ، وإنخفاظ الإحتياطي الأَجنبي ما يجعل البلد عرضة للإنهيار الإقتصادي .

إنَّ ظاهرة عدم الإستقرار السياسي تتجسَّد فيها التهديدات الداخليَّة والخارجيَّة بوجود قوى سياسيَّة مُتصارعة تُؤَثِّر على صنع القرار مع إختلاف الأَيديولوجيات السياسيَّة ، ووجود أَطماع خارجيَّة في أَراضي الدولة ، أَو خيراتها ، أَو في وحدتها ، أَو الناجمة عن صراع الدول الكبرى ، أَو الحفاظ على مَصالحها، وحماية حُلفائها(التقرير الإستراتيجي العراقي ٢٠٠٨، ١٨٤-١٨٥).

ومن ثَمَّ فالإستقرار السياسي بحاجة إلى بيئة إجتماعيَّة- سياسيَّة قابلة لأَنْ يستقر فيها النظام ، ولابد من نظام قابل لأَنْ يستقر في هذه البيئة للملائمة فيما بينها لِيحصل الإستقرار النسبي ، وإلا فسوف يحصل التنافر وعدم الإستقرار ، كما أَنَّهُ يعتمد على طبيعة العمليَّة السياسيَّة الجارية ، والتفاعلات السياسيَّة التي تجري داخل النظام السياسي ، وطبيعة التأطير القانوني والدستوري المُتعلِّق بتلك التفاعلات ، والعلاقات التي تربط بين الأَطراف المُختلفة العاملة في الساحة السياسيَّة ، ويمكن بيان أَشكال عدم الإستقرار والترابط بينها من خلال :

أ- **عدم الإستقرار الإقتصادي** : إذا كانت الظواهر الإقتصاديَّة تحكمها قوانين موضوعيَّة مُستقلة عن إرادة الإنسان(دويدار١٩٩٨، ٣١) ، فإنَّ أَدائها وتفاعلاتها ليست مُستقلة عن إرادته إذ تندمج في ظروف مُحددة تاريخيّاً ضمن الظروف الإجتماعيَّة التي تُباشر فيها جماعة معينة نشاطها الإقتصادي ضمن الظواهر الإقتصاديَّة الدائمة التغيُّر الخاصة بعمليَّة الإنتاج والتوزيع بمجموع قوانينها النظريَّة ، ولما كانت عمليَّة الإنتاج عمليَّة صراع بين الإنسان والطبيعة ، والإنسان يعيش هذا الصراع كجماعة لا كفرد فإنَّ السمة البارزة هي عدم الإستقرار الإقتصادي في المجتمع ، وهناك تأثير مُتبادل بين الإستقرار الإقتصادي والإستقرار السياسي ، حيث كما يؤدي عدم الإستقرار السياسي إلى تراجع

معدَّلات النمو الإقتصادي ، فإن ضعف الأَداء الإقتصادي وتراجع مستويات الإنتاج والنمو يؤَدِّي إلى الإضطرابات السياسيَّة والإجتماعيَّة الأمر الذي يخلق حالة الفوضى وعدم الإستقرار .

ب- **عدم الإستقرار الإجتماعي** : الإجتماع هو شبكة العلاقات الإجتماعيَّة التي تقوم بين الأَفراد ، ويعني مصطلح المجتمع تجريديّاً مجموعة هياكل ومؤسسات ترتب العلاقات بين الأَفراد ، ويعني على النحو المادي المزاملة المستمرة للأَفراد الذين تحكم تفاعلاتهم ثقافة واضحة وهيكل مُؤسسي(السعيد ، بلا ، ٤٢٥) ، ويُؤدي تعدد توجهات الأَفراد والجماعات داخل المُجتمع إلى تَعَقُّد العلاقات فيما بينها ، ومع تعقُّدها تضطرب الحياة الإجتماعيَّة لتضطرب معها الحياة السياسيَّة والإقتصاديَّة للترابط بينها ، فالمجتمع يتضمَّن شبكة من العلاقات المُتداخلة والمعقدَّة ، ويرتكز على نسق من القِيَم الإنسانيَّة والعلاقات الإجتماعيَّة المتفاعلة ، وتتميَّز تلك التفاعلات بالدوام والإستمرار النسبي ما يسمح بإستمرار هذا الكيان وبقائه وتجدده ، وأَنَّ فقدان التنظيم والتناسق والتكامل والتجانس والإنسجام سوف يخلق مُجتمعاً مُتناحراً مُتنافراً غير مُستقر، وغير قادر على الإستمرار في ميادينه كلُّها ، فالمجتمع "كُلٌ" ويتكوَّن من مجموعة من العناصر التي يعتمد بعضها على البعض الآخر(الأَسود١٩٩٠، ١٦) ، فعدم الإستقرار الإجتماعي يجعل الحياة السياسيَّة والإقتصاديَّة مُضطربة .

ج- **عدم الإستقرار الأَمني** : تخضع المسأَلة الأَمنيَّة داخل المُجتمعات البشريَّة إلى طبيعة التركيبة النفسيَّة التي تحكم سلوكيات الأَفراد حكاماً ومحكومين ، فهي خاضعة للصراعات السياسيَّة ، والإقتصاديَّة ، والإجتماعيَّة ، والأَيديولوجيَّة ، وتشتد حِدَّة عدم الإستقرار الأَمني مع إمتزاج المَصالح بالتعادي بين الأَطراف المُختلفة .

ء- **عدم الإستقرار السياسي** : وهو يحصل بإضطراب العلاقات بين الأَطراف السياسيَّة المُختلفة العاملة في الساحة السياسيَّة ، وهو يرتبط إرتباطاً وثيقاً بحالة عدم الإستقرار الإقتصادي ، والإجتماعي ، والأَمني ، فيحصل تأثير مُتبادل لكل منها على الآخر ، والإستقرار السياسي يتطلَّب أَنْ تكون النخب السياسيَّة مُستقرة ومُتماسكة وفعالَّة ومتضامنة(الأَسود١٩٩٠، ٣٨٧) .

وظاهرة عدم الإستقرار السياسي ظاهرة سلبيَّة مُتعددة النتائج والإنعكاسات وتأخذ أَشكالاً عديدة ومُختلفة ، وهي من أَكثر المَشاكل خطورة ، وتكون حالة عدم إستقرار المؤسسات السياسيَّة والدستوريَّة إنعكاساً لكثرة الخلافات ، والصراعات المُختلفة بما يَتجاوز قدرة وطاقة المؤسسات الشرعيَّة(بلكس١٩٧٢، ٢١) .

(المَبحث الثاني)
(البيئة السياسيَّة)

البيئة السياسيَّة السليمة هي شرط أَساسي لِتحقيق الاستقرار السياسي والتنميَّة المُستدامة ، حيث يتعزز أَحدهما بالآخر في حلقة إيجابيَّة تدعم تَقَدُّم المُجتمعات ورفاهيَّة المواطنين ، وهذا يَتطلَّب تَعزيز المُؤَسَّسات الديمقراطيَّة والحوكمة الرشيدة ، ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافيَّة ،

١١

وضمان المُشاركة الشعبيَّة في صُنع القرار ، وتبَنِّي سياسات تنمويَّة شاملة ومُستدامة ، وبناء ثقافة سياسيَّة تقبل الإختلاف وتدعم الحوار .

أَولاً- نظرية التنظيم لإتخاذ القرار :

نظريَّة التنظيم تؤكِّد أَنَّ جودة المُؤَسَّسات هي العامل الحاسم ، وتصميم أَنظمة إتِّخاذ القرار بشكل عادل وشفاف وقادر على توجيه السلوك نحو المَصلحة العامة يُعزز الاستقرار السياسي كأَساس ضروري للتنميَة المُستدامة ، وبدون مؤسسات فاعلة فحتى الموارد الوفيرة أَو الخطط الطموحة قد تفشل بسبب سوء الإدارة والصراعات ، ولذا فإنَّ الإصلاح المؤَسَّسي يُعَدُّ مُحوريّاً لأَي إستراتيجيَّة تَهدف إلى الجمع بين الاستقرار والتنميَة المُستدامة .

وتُعد دراسة صنع القرار السياسي مَدخلاً رئيساً لفهم طبيعة النظام السياسي ؛ لأَنَّها تكشف عن طبيعة العلاقة بين الأَفراد المسؤولين عن إتخاذ القرار في النظام(أَحمد وآخرون٢٠١٠، ٣٢٣)، وَيُعَد القرار السياسي لُب العملية السياسية والمحور الذي تدور حوله كل الجوانب الأُخرى للنظام السياسي ، وهو يقتضي أَنْ تَتَرَكَّب سلطة إتخاذ القرار بالطريقة التي تعمل فيها القرارات ، وتعتمد نظرية التنظيم لإتخاذ القرارات على تحليل السلطة التنفيذية في ضوء مفهوم النسق كمجموعة من الوزراء يمثل سلوك كل منهم مُتغيراً ، ويكون من شأن تَغير سلوك أَي منهم التأثير في الآخرين مما يؤدي إلى تغير حالة رئيس الوزراء أَو رئيس مجلس الوزراء ، أَو تغير نسق السلطة التنفيذية ككل ؛ لأَنَّ طبيعة السلطة التنفيذية تقتضي أَنْ تكون عناصرها مُتفاعلة ومُتساندة وظيفياً على وضع يتحقق به إنتظامها وتكاملها وإتزانها ، والسياسة الفعَّالة تتطلب تنظيماً سديداً رشيداً لعملية رسم وصنع وتنفيذ القرارات من السلطة التنفيذية التي تعتمد على البرلمان في إتخاذ وتشريع القرارات والقوانين في الأنظمة البرلمانية .

والقرارات الناجحة هي التي تتميز بالغرضية والمعقولية والرشد والإختيار لِأَنسب الإحتمالات الممكنة لتحقيق الهدف ، وهذا يستدعي أَنْ يكون القرار قائماً على مجموعة من الحقائق وللمصلحة العامة فقط ، وهذا يعني أَيضاً أَنَّه من الضروري أَنْ يكون صانع القرار مُزوداً بالمعلومات الصحيحة الكاملة التامة الدقيقة بصورة مُستمرة ، كما لا يُمكن إغفال دور عملية الإتصال عند إتخاذ القرارات ، التي هي أَحد

المحددات السوسيولوجية للسلوك التنظيمي فضلاً عن الجماعات والقيادة والقيم والبيئة والثقافة التنظيمية(عنصر ، ليتيم ٢٠١٤ ، ١٣٨-١٤١) ، فتوافر أَساليب مُعينة لهذا الإتصال يُحدِّد إلى درجة كبيرة الطريقة التي يُمكن أَنْ تُوَزَّع بها وظائف عمل وإتخاذ القرارات في داخل تلك المؤسسات ومنها السلطة التنفيذية إذ إنّ إمكانية السماح لشخص معيَّن بعمل قرار مُعيَّن متكامل يعتمد غالباً ، على مدى تلقي الفرد القدر المناسب من المعلومات المطلوبة عبر الإتصال فَيتحدَّد سلوكه على أَساسها (عنصر، ليتيم ٢٠١٤، ١٣٩) .

وهذا إنما يكون ضمن نظرية (السلوك المتكامل) لرسم وصنع وإتخاذ وتنفيذ القرار السياسي والإداري بين مُختلف أَجهزة ومؤسسات الدولة وداخل السلطة التنفيذية ضمن الوحدة الوطنية ، فغياب الحد الأَدنى من الوحدة الوطنية تصبح كل القيم الإنسانية الأُخرى في المجتمع أَمراً مستحيلاً (عبد الرزاق ، الساموك ٢٠١١، ٩٨) ، والتي تجعل الأَطراف جميعا يجتمعون على هدف واحد يصب في خدمة المصلحة العامة .

وكذلك يعتمد على مدى وصول هذا القرار إلى الأَفراد الذين يتأَثرون به ومقدار تأثيره فيهم وإستفادتهم منه ، ومقدار خدمته للمصلحة القومية للبلاد ، وتحقيقه المصلحة العامة التي تتحقق من خلالها مَصالح الأَفراد ومصالح الجماعات الإجتماعية التي ينتمون إليها والأَقليات كافة بصورة صحيحة مُتقنة صادقة دقيقة شفافة ضمن مبدأ (أَنَّ المواطنين أَشخاصاً أَحراراً مُتساوين) لا فرق بينم بالحقوق والواجبات على أَساس القومية أَو العرق أَو الدين أَو المذهب الأَمر الذي يؤدي إلى إستشعار هؤلاء المواطنين العدالة ، أَي القدرة على فهم وتطبيق مبادئ العدالة السياسية التي يتم تحديد أُسس التعاون الإجتماعي المنصف والسلوك بِناءً عليها .

ولابد أَنْ تتم القرارات بوعي في كل مراتبها ودراسة واعية للأَوضاع التي يتم فيها إتخاذ القرار ، ويُمثل الإهتمام بسياسة صنع القرارات جانباً حيوياً في تكوين البناء التنظيمي للسلطة التنفيذية لأَهميته في تطوير المؤسسات والمنظمات ، وتأكيد إستمرارية نجاحها وتطوير دافعية أَعضائها لممارسة سلوكيات إبداعية لتعزيز قدرة السلطة التنفيذية على مواجهة المشكلات المُستَجِدَّة ، ويختلف فيما إذا كان نمط صنع القرار يخضع لإرادات لا تسمح بمرور قرار إلا إذا كان يَخدم مصالحها بما يؤدي إلى تكوين مناخ تنظيمي عقيم داخل مراكز صنع وإتخاذ القرار بحيث يحد من إتخاذ القرارات اللازمة في الوقت الملائم التي تنطبق على المصلحة العامة ، فيحد من تحديد المشكلة وإتخاذ القرار اللازم لعلاجها .

فللعلاقات الداخلية أَهمية كبرى للتأثير في السلوك داخل السلطة التنفيذية ومن ثَمَّ تؤثر في كثير مما يُتخذ من القرارات فضلاً عن ما يتم من سلوك وإتجاهات نحو السلطة ؛ نظراً لأَنَّ سلوك الأَفراد سلوك متلازم ، بمعنى أَنَّ سلوك كل عضو من أَعضاء السلطة التنفيذية يعتمد على سلوك الفرد الآخر ويتوقف

عليه ، أَو يَتَأَثر به ، وتكون النتائج سلبية في حال عدم الإنسجام الداخلي ولاسيما مع عدم وجود شخصية ريادية في عملية صنع القرار داخل السلطة التنفيذية وخضوع المسألة للتوافق في كل التفاصيل ، وهذا كله ناتج عن إفتقاد القوى السياسية الفاعلة لخطاب وطني موحد(محمد ، سبع ، بلا ، ٣٧) ، فإتخاذ القرار يتطلب أَنَّ تَتفق المكونات جميعها على المصلحة القومية العليا للبلاد ، ويترك لصانع القرار إختيار الطريق الملائم لتحقيق ذلك .

إنَّ نظريَّة التنظيم (أَو نظريَّة الخيار العام) تُعَرِّف المُؤَسَّسات السياسيَّة والإقتصاديَّة بأَنَّها أَنظمة من القواعد والمُحفِّزات تُشَكِّل سلوك الأَفراد والجماعات في عمليَّة إتِّخاذ القرار ، وتأثير هذه النظريَّة على الاستقرار السياسي والتنميَة المُستدامة يُمكن مُلاحظتها من خلال :

١- السياق العام بعد عام ٢٠٠٣م

وهو يظهر من خلال :

أَ- التَحَوُّل الجذري في النظام السياسي : فالعراق تحوَّل من نظام سُلطوي مركزي إلى نظام ديمقراطي تعددي ، مما أَدَّى إلى ظهور فاعلين جُدد (أَحزاب ، وجماعات قوميَّة ، وناشطون مدنيون ، وغيرهم) .

ب- تَعدديَّة القرارات وتضارب المَصالح : فقد أَدَّى تعدد الجهات صانعة القرارا إلى تعقيد عمليَّة صُنع السياسات ، حيث أَصبحت القرارات نتاج مُفاوضات وصراعات بين جماعات ذات أَولويَّات مُختلفة .

٢- تأثير نظريَّة إتِّخاذ القرار على الاستقرار السياسي

يَظهر تأثيرها من خلال :

أَ- القرارات تحت عدم اليقين : حيث واجه صُنَّاع القرار العراقيين بعد عام ٢٠٠٣م ظروفاً من عدم اليقين الشديد الأَمني ، والإقتصادي ، والإجتماعي ، ووفق هذه النظريَّة فإنَّ القرارات في مثل هذه الظروف تميل إلى أَنْ تَكون قصيرة الأَجل وتُركِّز على إدارة الأَزمات بدلاً من التخطيط الإستراتيجي الطويل .

ب- تحيُّزات صنع القرار : حيث ظهرت بعض التَحيُّزات مثل التحيُّز القومي ، أَو المَناطقي ، وهذا يدفع القادة السياسيون نحو إتِّخاذ قرارات تُعزز المَصالح الضيقة لتلك القوميَّات وتلك المَناطق على حساب المَصلحة الوطنيَّة ، وهذا يُضعف الشرعيَّة السياسيَّة ويُعمِّق الإنقسامات .

ج- تأثير العوامل الخارجيَّة : حيث خَلَقَ تَدخُّل القوى الدوليَّة بيئة قرارات مُعقَّدَة ، وكان على القُوى السياسيَّة العراقيَّة الموازنة بين الضغوط الخارجيَّة والمَطالب الداخليَّة .

٣- تأثير نظريَّة إتِّخاذ القرار على التنميَة المُستدامة

أَظهرت التجربة العراقيَّة بعد عام ٢٠٠٣م أَنَّ غياب التخطيط الإستراتيجي العقلاني القائم على موازنة الأَبعاد الثلاثة للتنمية المُستدامة (البُعُد الاقتصادي ، والبيئي ، والاجتماعي) يُؤدي إلى تعميق الأَزمات ، وتحقيق التنميَة المُستدامة في العراق يتطلَّب تبني قرار تكاملي يُراعي المَخاطر وعدم اليقين ، ويُوازن بين

الحاجات العاجلة والأَهداف طويلة المدى ، مع تعزيز التعاون الإقليمي في مَجالات مثل إدارة المياه ، والطاقة المُتجددة ، وفيما يلي أَبرز الجوانب :

أَ- فَجوة التخطيط الإستراتيجي : حيث بَرَزَ غياب الرؤية طويلة الأَمد بسبب التركيز على الأَزمات اليوميَّة الأَمنيَّة والسياسيَّة ، والتنميَة المُستدامة تتطلَّب قرارات مُتراكمة ومستقرَّة ، وهو ما كان غائباً في كثير من الأَحيان .

ب- بيئة القرار المُعقَّدة بعد عام ٢٠٠٣م : وهو يَظهر هذا من خلال "تعدد الفاعلين" بسبب وجود حكومة مركزيَّة ، وحكومات إقليميَّة ، وقوات دوليَّة ، ومنظمات دوليَّة وغيرها أَدَّى إلى تَضارب في الأَولويَّات ، وظَهَرَ أَيضاً من خلال "عدم اليقين" كإنعدام الأَمن ، وتقلُّبات أَسعار النفط والتحولات السياسيَّة ، فهذه كلُّها عَرَّضت القرارات طويلة الأَمد للخطر ، وظهرَ كذلك من خلال "المعوقات المؤسسيَّة" فضعف المؤسسات ، والفساد أَثَّرا على كفاءة تخصيص الموارد .

ثانياً- الخصائص الإقتصادية والإجتماعية المؤثرة في سلوك صانع القرار :

تؤثر العوامل الإقتصادية والإجتماعية في السلوك السياسي لصانع القرار السياسي العراقي ، وهناك أَهمية قصوى للعناصر المادية والإقتصادية في تطور الجماعات الإجتماعية والأَفراد المنتمين إليها ، فهي توفر لهم متطلبات الحياة ، فالخصائص المادية والإقتصادية هي أَساس حياة تلك الجماعات الإجتماعية ، وهي الأَساس في بقائها بعد وجود تلك الجماعات على أَساس معطيات الحياة الجمعية المشتركة ، والذي يدعم تلك الأَسباب المعنوية أَسباب التفوق الإقتصادي ، وأَحد أَسباب المطالبة بحق تقرير المصير هو هذا كما في إقليم كردستان ، فحق الشعوب في تقرير مصيرها يشمل حق السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية(الهاشمي ٢٠٠٥ ، ٣٦) .

وتنبثق عن ذلك علاقات إجتماعية مُعينة تستند إلى تلك الأُسس تختلف من جماعة إجتماعية إلى أُخرى لِتبعث إلى الوجود ظواهر سياسية متعددة بعدد تلك الجماعات الإجتماعية لتتجسد بعد ذلك في أَعضاء سلطة إتخاذ القرار الذين ينتمي كل منهم إلى جماعة خاصة من تلك الجماعات الذين يخضعون إلى سلطان تلك الجماعات ليتم إضفاء الشرعية على تلك السلطة بإستخدام حق الإجبار الشرعي على كل من يتجاوز على حقوق تلك الجماعات لا حق المجتمع ككل .

فتؤثر العوامل الإقتصادية في المواقف السياسية ، وفي السلوك السياسي ، وفي إسلوب العمل السياسي للسياسيين العراقيين ، كما تؤثر في المؤسسات السياسية ومنها السلطة التنفيذية ، فوفرة وتعدد مصادر تمويل الجماعات الإجتماعية المختلفة له تأثير في إقامة تلك التجمعات السياسية وتجعلها أَكثر تنظيماً وتقدماً وإستقراراً ، ولكن هذا متوقف على إستمرار تلك الوفرة المالية وإنتعاش الحياة الإقتصادية ، وهذا ما يدفع تلك الجماعات الإجتماعية إلى العمل على تحسين أَحوالها المالية والإقتصادية ، وأَما

مُحاولة التأثير في الحالة المالية والإقتصادية للغير ضماناً للتفوق والهيمنة فهو إسلوب من أَساليب العنف التي ممكن أَنْ تُستخدم ضد الآخرين نتيجة الإختلاف ، وحدوث خلافات وإنشقاقات سياسية حادة يُعَرِّض الوحدة الوطنية للتصدع والإنفراط وإلى إندلاع نزاعات مُسلحة وربما حروب أَهلية (أَميدي ٢٠١١ ، ١٤) .

إنَّ أَشكال الوعي الإقتصادي والإجتماعي القائمة على العلاقات الإقتصادية داخل كل جماعة إجتماعية من تلك الجماعات تتحكم في الروابط الإجتماعية بين أَفرادها وتؤدي إلى إيجاد نظرياتها وآرائها السياسية والقانونية وفلسفتها التي تتجسد على شكل مؤسسات أَو سلوك على المستويات المجتمعية كافة ، والتي تؤثر في القرارات السياسية التي تتعلق بتسيير الشؤون العامة بمقدار التلاحم والإندماج بينها وبين غيرها من الجماعات الإجتماعية الأُخرى والتي تضمن حداً أَدنى من الإتفاق بين الجماعات والقوى السياسية التي تُؤلف المجتمع بما لا يخرج بها عن حدود المصلحة القومية العليا للبلاد .

ولا يَتم التلاحم والإندماج إلا من خلال العدالة الإجتماعية والعمل بالمساواة بين شرائح المُجتمع جميعها من خلال مراعات شرائح المجتمع المختلفة كلٌ حسب وزنه وحسب إستحقاقه ، والتي هي مُحاولة للإقتراب إلى المساواة بين الجماعات الإجتماعية المُختلفة ، وهذا يؤثر في خطط التنمية الوطنية ، والتي من أَولوياتها :

١- **سيادة القانون** : فالقانون هو القاسم المُشترك لمسيرة الحياة اليومية التنظيمية للمجتمع في عمليتي صنع وتنفيذ الخطة ، وينبغي أَنْ يلتزم به الجميع ، ولكي تلتزم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات بعملية تنفيذ الخطة في الوقت المحدد ، والكلف المحددة للمشاريع ينبغي أَنْ يكون هناك تشريع قانوني للخطة يصدر من الجهات التشريعية في الدولة ، وعلاقة التجانس بين الضوابط الإجتماعية والسياسية هي التي تولد الإستمرارية بين قيم المجتمع والقوانين وبهذه الطريقة فإنَّ القوانين لا تكون مقبولة فقط وإنما مطلوبة أَيضاً (كواكو ٢٠٠١ ، ٣٦) .

٢- **بناء الشراكات** : فالخطة سترمي إلى مشاركة فئات المجتمع كافة أَفراداً ومؤسسات في العملية التنموية .

٣- **الإستجابة** : الإستجابة في الخطة تعني إستجابة المؤسسات التنفيذية لمفاهيم الخطة ومنطلقاتها ومشاريعها ، ومن جانب آخر إستجابة الخطة لإحتياجات المجتمع وطموحاته .

٤- **الرأي الجماعي** : في المجتمعات كلها هناك آراء ورغبات عديدة ومتباينة وقد تكون مُتناقضة ، فالخطة سواء في مرحلة الإعداد أَم التنفيذ يجب أَنْ تتبع إتجاهاً سائداً وتسير عليه إما بالتوافق في الآراء على الأَشياء الجزئية أَو الأَغلبية ،وهذا يجب أَنْ يكون علانية ومفصح عنه .

٥- **العدالة والشمولية** : من أَهداف خطة التنمية الوطنية هي تحسين نوعية الحياة لمُكونات المجتمع جميعها ، ويجب أَنْ تكون هناك فرص عادلة لمشاركتهم في العملية التنموية .

٦- **الفاعلية والكفاءة** : يعني بفاعلية الخطة أَنْ تخدم نتائجها عموم المجتمع بأَقل كلفة إجتماعية(مادية وغير مادية) ، وأَما الكفاءة فتعني الإستدامة في الموارد والمحافظة على إستحقاقات الأَجيال القادمة من الموارد الطبيعية والبيئية .

٧- **الشفافية** : والمقصود هنا بالشفافية في العملية التخطيطية هو الإفصاح والعلانية .

٨- **المُساءلة** : المُساءلة أَو المُحاسبة مسأَلة مُهمة في الحكم الرشيد(وزارة التخطيط ٢٠٠٩، ١٨٤-١٨٦) .

ثالثاً- معايير القرار وقيم صانعيه :

إنَّ الذين يختارون من بين البدائل لابد أَنْ يعتمدوا على قاعدة ما لصنع قراراتهم ، فهناك مقاييس (قيم أَو معايير) تفرض نفسها على صانع القرار السياسي العراقي فضلاً عن مراعاته عوامل عديدة إجتماعية وإقتصادية وقانونية وضغوط زمانية ومكانية وبيئية والقيم التي يحملها صانع ومُتخذ القرار نفسه على الرغم من الإعتراف بصعوبة إخضاعها للتحليل والتشخيص وهذه القيم تقود سلوكيات مُتخذ القرار وتحدد إتجاهاته ، ويمكن تلخيص تلك القيم بما يأتي(أَندرسون ٢٠١٥ ، ٢٨-٢٩) :

١- **القيم ذات الطابع السياسي** : فأَعضاء السلطة التنفيذية ومجلس الوزراء بالخصوص الذين يقع على عاتقهم رسم وصنع القرار السياسي التنفيذي بوصف إنتمائهم إلى جماعات مُختلفة ينبغي أَنْ لا يُقيِّمو البدائل وفقاً لدرجة أَهميتها لمصلحة الجماعات الإجتماعية التي ينتمون إليها ، فالقرارات السياسية لابُد أَنْ تُلحظ على ضوء القيمة التي يتوقعها المُجتمع الشامل من أَعضائه والتي تصب في تحقيق أَغراضه.

٢- **القيم ذات الطابع التنظيمي** : السلطة التنفيذية بوصفها تنظيمات إدارية لها قيم خاصة بها كان ينبغي أَنْ يكون لها الدور الحاسم في التأثير في صانعي القرار السياسي داخل تلك السلطة ، وكان عليها توظيف الكثير من الحوافز وتطبيق العديد من العقوبات لضبط سلوك موظفيها وجعلهم يؤدون مهامهم المُلقاة على عاتقهم وفقاً لقيمها وقوانينها ، ولاسيما أَنَّها تعمل طبق المصلحة العامة ، وهذا ما يُساهم في الحفاظ على بقاء السلطة التنفيذية وتبقى لها سمعتها ودورها في المجتمع .

٣- **القيم ذات الطابع الفردي** : توجد دوافع ذاتية لدى أَعضاء السلطة التنفيذية تدفعهم للحفاظ على مَكانتهم أَو مَناصبهم أَو لزيادة عوائدهم المالية والمعنوية لها تأثيرها في صنع بعض القرارات ، ولكن هذه ينبغي أَنْ تكون مُنضبطة بعدم مخالفتها لأَهداف المجتمع العامة .

٤- **القيم ذات الطابع الأَيديولوجي** : تُؤثر الأَيديولوجيات في توجيه المعتنقين لها من الموظفين ومن أَعضاء السلطة التنفيذية نَحوَ صنع وإتخاذ قرارات تنسجم معها وتصب في مَصلحتها بوصفها مجموعة من القيم والمعتقدات المُترابطة التي تُسهم في صياغة سلوك مُعتنقيها .

٥- **قيم السياسات** : السياسات العامة التي تؤديها السلطة التنفيذية تَرمي من خلالها خدمة الصالح العام والمصلحة القومية العليا للبلاد ، فهي تراعي المجتمع وتتحسس مشاعر أَبناءه وتخضع لمطالب الرأي العام ومصالحه ، فلابد أَن تُعبر قراراتها عن هذا المضمون ، فيتم صنع التشريعات واللوائح القانونية ليتم رفعها إلى البرلمان للتصويت عليها ، فمجلس الوزراء يُمارس مَهام مثل إصدار الأَنظمة والقرارات اللازمة لتنفيذ القوانين وإقتراح مَشاريع القوانين ورفعها للجمعية الوطنية وغيرها(أَميدي ٢٠١١ ، ٣٨٢) ، ولكن هذا إذا إصطدم بالنزعات الخاصة ستعاني السلطة التنفيذية معه حالة من عدم الإستقرار .

فالسلطة التنفيذية تتعامل مع عناصر السلوك المُختلفة ذات التأثير في نتائج الأَداء ، وما يُمكن أَنْ يتحقق للسلطة التنفيذية من أَهداف عامة وغايات شاملة من خلال الأَداء المُتميز لتلك السلطة الذي يتطلب أَنْ يُمارس أَعضائها أَنماطاً من السلوك تُركز على كمية الأَداء وسرعته ومستوى جودته والتزام حرفية التقنية المُطبَّقة فيها ، وتشمل أَبعاد السلوك داخل تلك السلطة أُمور منها :

أ- نوع السلوك ومدى إرتباطه بغايات السلطة التنفيذية العامة ومُتطلبات أَداء المهام المُسندة إلى أَعضائها ، فالسلوك السياسي نشاط بشري يُمكن أَنْ يُقال أَنَّه جزء من الحكم(الخزرجي ٢٠٠٤ ، ٥٢) .

ب- جودة السلوك ومدى إقترابه من المواصفات والسمات المُميزة لنوع الأَداء الذي ترغب به السلطة التنفيذية أَو يصب في صالحها .

ج-القيم والمفاهيم والأُسس الأَخلاقية والإجتماعية التي يستند إليها السلوك داخل السلطة التنفيذية.

ء- المعلومات عن العمل والوظيفة والمؤسسات والإدارة التي تُساهم في تشكيل السلوك داخل السلطة التنفيذية .

هـ - نتائج السلوك من حيث كمية الأَداء وما يترتب عليها من مُنتجات أَو مُخرجات .

و- الآثار الإجتماعية والحضارية الناشئة عن السلوك وتأثيراتها في ثقافة السلطة التنفيذية .

ي- تكلفة وزمن السلوك ، وكذلك سرعة السلوك مُتمثلة في الوقت المُستغرق لإنجاز النتائج مُقارنة بالوقت المخطط أَو المستهدف .

فلابد إذن من التعرف على مُسببات سلوك أَعضاء السلطة التنفيذية في العراق والتنبوء به ؛ وذلك من خلال مَعرفة مُسببات السلوك والتوجيه والتحكم فيه من خلال التأَثير في المسببات والذي لا يكون إلا طِبق المصلحة القومية العليا للبلاد ، وإعتماداً على مبدأ الوطنية في التعامل مع المجموعات المُكوّنة للمجتمع(عبد ٢٠٠٩ ، ١٥١) ، ولكن مُحاولة تحديد مَعالم الشخصية السياسية والإجتماعية لا نستطيع

معها الجزم على وجه التأكيد بالمواقف السياسية التي سوف يتم إتخاذها ؛ لأَنَّ كل ذلك لا يستنفذ التَغيُّر التلقائي الذي قد يصدر منهم إزاء الأَحداث التي تعرض لهم ، ومع ذلك فإندماج هؤلاء الأَعضاء بالأَوضاع الإجتماعية التي عرضت لهم في حياتهم الماضية وَتَكيُّفِهم نفسياً معها يُعطي مؤشرات عديدة عن المواقف التي سيتخذونها سياسياً .

فالشخصية تركيب مُعقَّد وهي ذات علاقات مُتشابكة تُكوِّن بمجموعها أَنظمة خاصة من العواطف والآمال والإحباطات وخزيناً من التجارب الماضية ، فضلاً عن طاقات غزيرة إستنفذ بعضها أَغراضه في الواقع ولم يستنفذ بعضها الآخر أَغراضه وظل ينطوي على شحنات إنفعالية تنعكس على أَفعال وردود أَفعال الفرد (الأَسود ١٩٩٠ ، ٤٥) .

إنَّ الأَحوال التي تسود في المجتمع العراقي المادية منها كالجغرافيَّة والإقتصاديَّة والتقنيَّة ، والمعنوية كالقيم والمبادئ والثوابت والأَفكار والنظريات والأَيديولوجيات السائدة ، تتحكم في صياغة وبلورة السلوك السياسي لأَعضاء هذا المجتمع داخل سلطات الدولة أَو خارجها بمقدار تماسك هذا المجتمع وعدم تماسكه ، فهي تؤثر في الإتجاهات المختلفة إيجاباً أَو سلباً فيما يخص بناء دولة حقيقية أَو تحقيق المصالح العليا للبلد ، وهذا يدفع بسلطات الدولة أَنْ تُكيف تصرفات أَعضائها وفقاً للقواعد النافذة فيها على مُختلف المستويات لا القواعد النافذة عند تلك الجماعات .

وعملية تَكَيُّف أَعضاء سلطات الدولة مع وسطهم السياسي داخل تلك السلطات يأخذ أَشكالاً مُتعددة ومتنوعة يمكن إجمالها بالمواقف المُعدَّة سلفاً ، والتي هي تعبير عن مواقف الجماعات الإجتماعية التي ينتمون إليها وبالمواقف التي تنطلق من تراث وثقافة تلك الجماعات الإجتماعية ومن شخصية هؤلاء الأَعضاء .

(المَبحث الثالث)

(دور العلاقات المُستقرة في التطور الإقتصادي والنمو الصناعي السريع)

أَولاً- سوسيولوجيا العلاقات المُستقرة :

يُمكن النظر إلى سوسيولوجيا العلاقات المُستقرَّة على أَنَّها "الرابط الاجتماعي" الذي يُمسك المجتمع ويَجعله قادراً على العمل ككل مُتماسك ، والإستقرار السياسي هو نتاج لهذا التَماسك عندما يقترن بِمؤسسات سياسيَّة فاعلة ، والتنميَة المُستدامة هي ثمرة لِهذا التماسك عندما يقترن بسياسات إقتصاديَّة سَليمة ، وبدون علاقات إجتماعيَّة مُستقرَّة ومَبنيَّة على الثقة والإنصاف يَصبح الاستقرار السياسي هشاً قائماً على القمع أَو توزيع الريع ، وتصبح التنميَة غير شاملة وهَشَّة ومُهدَّدة بإستمرار بالصراع ، والعلاقات المُستقرَّة هي من المُتطلَّبات الأَساسيَّة لِمجتمع آمن ، ومزدهر ، ومُستدم ، وهذا هو السبب في أَنَّ برامج

التنميَة الناجحة تُولي إهتماماً مُتزايداً لِمؤشِّرات التَماسك الاجتماعي والثقة ورأس المال الاجتماعي ، وليس للنمو الاقتصادي فقط .

إنَّ شخصية القائمين على تشريع وتنفيذ القوانين ورسم وصنع وإتخاذ القرارات في العراق التي تكونت في الماضي ، وتطلعاتهم في المستقبل هي التي تفرض مواقفهم في حاضرهم ، فحياتهم الماضية تُفسر كيف كانوا يُفسرون المركز الإجتماعي الذي كانوا يشغلونه والأَنماط الثقافية التي إرتبطوا بها ، ومن ثَمَّ فإنَّ مواقفهم الماضية تؤثر في المواقف التي يتخذونها داخل سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية ، فهناك أَهمية للوسط الإجتماعي النفسي الذي يعيش فيه الفرد وطبيعة الخبرات التي يمر بها ودورها في نشوء وتحديد طبيعة الإتجاهات لدى الفرد(ديلوبي ٢٠٠٨ ، ٢٢) ، وهذا ما يُربك العلاقات السياسية داخل تلك السلطات بين أَعضائها بعضهم مع بعض وبينهم وبين السلطة التي ينتمون إليها نفسها ، وهذا ما يجعل إستقرار العلاقات داخل تلك السلطات مَسأَلة مُتعسرة جداً .

إنَّ أَهم ما يُميز الإنسان عند تَجَمُّعُهُ مع الآخرين والإتصال بهم هو حدوث تفاعل تقوم على أَساسه علاقات مُختلفة ، كما أَنَّ الأَزمات التي يتعرض لها البناء الإجتماعي لها تأثيرها في العلاقات الإجتماعية السائدة وإنعكاساتها على مُختلف الجماعات وتُساهم في تحديد ردود الفعل الإجتماعي والسلوك الإجتماعي(البكري ٢٠١١ ، ١٨-١٩) .

وهناك عِدَّة تَفاعلات تحصل ، فالتفاعل الأَول يكون داخل الجماعة الإجتماعية الذي يؤدي إلى تكوين علاقات إجتماعية تكون من أَقوى العلاقات وأَكثرها قوة وترابطاً ، ولا يُمكن تصور إنحلال العلاقة بين الفرد والجماعة التي ينتمي إليها إلا إذا قررت هي ذلك لمخالفته قواعدها وقوانينها وضوابطها وأَنظمتها الداخلية ، فتتميز تلك العلاقات بالتعاون والتوافق ، فالفرد ليس له إلا التلاحم مع أَعضاء جماعته ، فتكون تلك العلاقات أَكثر إستقراراً من غيرها ، والتفاعل الثاني الذي يحصل بين الجماعة الإجتماعية والأَفراد الذين ينتمون إليها مع الجماعات الإجتماعية الأُخرى والأَفراد الذين ينتمون إليها أَيضاً داخل المجتمع، وهذا لابد أَنْ لا ينتج علاقات إجتماعية تتناسب عكسياً مع العلاقات الإجتماعية التي تُنشأها الجماعات الإجتماعية الفرعية لنفسها بين أَفرادها ؛ لأَنَّه سيؤدي إلى تفكك المجتمع وتنافر مكوناته ، فيفقد المجتمع إستقراره في تلك الحالة ، والتفاعل الثالث الذي يكون داخل سلطات الدولة المختلفة ، وهذا يكون بين أَعضاء تلك السلطات أَنفسهم على إختلاف مُستوياتهم ، فينتج علاقات سياسية داخل تلك السلطات تحكمها العلاقات السابقة داخل الجماعات الإجتماعية وداخل المجتمع الواحد ، فالفرد ليس إلا صورة عن واقعه الإجتماعي الذي كان ينتمي إليه ويعيش فيه ، وهو يعكس كل القيم والتوجهات والثوابت والمبادئ والعادات والتقاليد لتلك الجماعات الإجتماعية الفرعية التي ينتمي إليها .

والتفاعل الإجتماعي يدور حول موضوعات تؤدي في النهاية إلى مجموعة من العادات والأَفكار والإتجاهات والميول والمعايير والأَساليب التي من شأنها أَنْ تُعَدِّل سلوك الفرد والجماعة بالإتجاه المُعيَّن (ذيب ، بلا ، ٨) ، ولكن العلاقات الخاصة والعلاقات العامة لا تجتمعان لذلك فالروابط والصلات المتماسكة للجماعات الخاصة ستؤدي إلى عدم إستقرار المجتمع الشامل أَو تفتيته ، في حين أَنَّ العلاقات العامة التي تُساهم في بناء المجتمع الشامل قائمة على عدم وجود علاقات أُخرى تُناقضها قائمة على حساب المصالح العامة ، وتبقى العلاقات الخاصة قائمة من خلال المواقف الإجتماعية التي يتخذها الأَفراد موافقة لقيم وإتجاهات الجماعة الإجتماعية التي ينتمون لها والتي لهم مع غيرهم فيها هدف مشترك يبتغون تحقيقه بإسلوب يتسم بالتعاون والتكاتف فيما بينهم ، والتي فرضت قيوداً وحدوداً على تصرفات أَعضائها حتى وكأَنَّهم فقدوا فرديتهم خضوعاً لمطالب الجماعات الإجتماعية التي ينتمون إليها وأَخذوا يتصرفون بالصورة التي ترضى هذه الجماعات بها عنهم وليس بالصورة التي يرضون هم أَنفسهم عنها .

إنَّ سلطات الدولة هي مؤسسات من مؤسسات المجتمع الشامل تُساعد على تحقيق الرفاهية والرخاء العام فيه ، فمثلاً السياسة العامة هي العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها العامة(الخزرجي ٢٠٠٤ ، ٢٧) ، وليست هي مؤسسات لجماعة إجتماعية بعينها تُحقق بها مصالحها الخاصة ، فهذا تَحجيم لدور تلك المؤسسات لتتحول من كونها عامة إلى خاصة كما أَنَّها تصبح مورداً للتجاذبات ومحطاً للمنازعات لتكون جزءاً من الخلل داخل المجتمع ، كما أَنَّه إذا ساد سلطات الدولة جوٌ من العلاقات غير العملية وغير الفعَّالة فإنَّ هذا ينعكس على سلوك أَعضاء تلك السلطات وأَدائهم لمهامهم ، فهذا النوع من العلاقات يعني دائماً عدم وجود إنجازات

أَو تدني مستوياتها ، والذي يرجع لزيادة الإحساس بعدم الإنتماء لتلك السلطات وعدم الشعور بالحرص على مصالحها ، وشعور هؤلاء الأَعضاء بأَنَّ سلطات الدولة لا تعمل دائما على حل المشكلات الخاصة لتتحول نفسها إلى ميدان للمشكلات مع عجزها عن حل مشكلاتها التي تُعاني منها في تنفيذ السياسات العامة وتحسين جودة البرامج المُنَفَّذَة .

ومن منظور سوسيولوجيا العلاقات المُستقرة فإنَّ الاستقرار السياسي والتنميَة السياسيَّة في العراق بِحاجة إلى بناء دولة من فوق في مُجتمع مُتماسك مُنسجم ويتمتع بالثقة من أَسفل ، وتعزيز المواطنة ، والنظام السياسي عليه أَنْ لا يستدير للإنقسام الاجتماعي ويُقننه ، بل عليه مُعالجته ؛ لأَنَّ الإستدارة للإنقسام الاجتماعي وتقنينه بدل مُعالجته سيخلق إستقراراً هشّاً .

ثانياً- دور العلاقات المُستقرَّة في التَطوُّر والتنمية الإقتصاديَّة والبشريَّة :

القرار الإقتصادي والمالي والنقدي قد يكون مُجَزَّءاً ، كما في البنك المركزي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ فهو سلطة تنفيذيَّة إقتصاديَّة وماليَّة مُستقلة عن سلطة السلطة التنفيذية ، وله دور في رسم السياسة العامة المالية والنقدية ، وتأثيراته في التنمية الإقتصادية مُستقلة أَيضاً عن تلك السلطة ، وهذا يعني تعدد صُنَّاع القرار الإقتصادي والمالي والنقدي ، وهو يعني أَيضاً تعدد التنفيذيين الإقتصاديين ، وهؤلاء كلهم يتأَثرون بالجو العام للمجتمع وللعلاقات بين الأَفراد والجماعات المُختلفة داخل المجتمع ، وهذا ما يؤثر في التنمية الشاملة والمستدامة التي هي هدف للنمو وأَساس لتحقيق الرفاهية لأَفراد المجتمع كافة ، فلا يكون للإقتصاد قدرة على النهوض وتنفيذ خطة شاملة ومُستدامة .

فالبنك المركزي يَرمي إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي والدفاع عن سعر صرف مُستقر للدينار العراقي وإدارة موارده من العملة الأَجنبية ، والتي يتدفق الجزء الأَكبر منها من عوائد النفط ، وهذه تتم وفق آلية تنص على تسجيل تلك العوائد برمتها في حساب الإحتياطي الأَجنبي للبنك المركزي العراقي ، ويسجل مقابلها المعادل بالدينار العراقي في حساب وزارة المالية المفتوح لدى البنك المركزي ، فهو يرمي إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتعزيز النمو ومواجهة الضغوط التضخمية ، ولعله أَقوى من السلطة التنفيذية ؛ لأَنَّه يستطيع رسم وصنع وإتخاذ القرارات التنفيذية الإقتصادية والمالية والنقدية دون الرجوع إلى السلطة التشريعية بوصفه سلطة مُستقلة مالياً وإدارياً (حياوي ٢٠٠٩ ، ١٢١) ، فإذا سَعَت السلطة التنفيذية للتنمية من جهتها بصورة مستقلة وسعى البنك المركزي من جهته أَيضاً للتنمية بصورة مُستقلة أَو على نحو تنازع التنمية بينهما فلا يُمكن تحقيق تنمية مُستدامة ، كما أَنَّ البنك المركزي بمقدوره التأثير في برامج وخطط التنمية المرسومة للسلطة التنفيذية وتنفيذها من تلك السلطة من خلال عدم توفير العملة الصعبة أَو السيولة المالية اللازمة للإبتداء بالتنمية وإستدامتها .

إنَّ التطور يعني لغةً الحركة إلى الأَمام ، وفي المجال الإقتصادي يعني التقدم الإقتصادي نحو أَهداف مُحددة مُسبقاً ، بعد تطوير ثقافة الإصلاح والتغيير الإيجابي(الزبيدي ٢٠٠٨ ، ٥٥٨) ، وتكون تلك الحركة إما كمية كزيادة المُنتج ، أَو نوعية كتوزيع أَفضل للدخل داخل الدولة ، فالتطور إذاً يدل على التغيير والحركة ، وَتُعَد التنمية والنمو الإقتصادي من أَكثر المواضيع التي تَهُم إدارة السلطة التنفيذية التي تسعى إلى تطوير بلادها وإزدهار شعبها ، وَتُعَد التنمية الإقتصادية الهدف الرئيسي لأَغلب النظريات الإقتصادية ، والتي تأتي نتيجة وجود سلطة تنفيذية وطنية ، وسياسات عامة واقعية ، وتماسك هيكلية إجتماعية عامة مستقرة ، وتطور علمي ، بعد تعميق جذور قيم التسامح والإعتدال والعقلانية وإحترام الآخر داخل المجتمع الواحد ، وتؤدي إلى زيادة مُعدلات النمو الإقتصادي إستناداً إلى قوى المجتمع

الذاتية لضمان تواصل هذا النمو وإتزانه لتلبية حاجيات أَفراد المجتمع وتحقيق أَكبر قدر من العدالة الإجتماعية .

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مُستدام للمجتمع ككل والنظام الإجتماعي نحو حياة إنسانية أَفضل بعد تبني مجموعة من السياسات والإجراءات الرامية إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الإقتصاد(عبد الرضا ٢٠٠٨ ، ٩٧) ، فالتنمية عملية مقصودة ومُخططة من ضمن السياسات العامة التي تُنفذها السلطة التنفيذية التي ترمي إلى الإهتمام بنوعية السلع والخدمات والإهتمام بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة لضمان حياة كريمة لهم من خلال تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر حقبة مُمتدة من الزمن ، والإهتمام بمصدر زيادة الدخل القومي وتنويعه وزيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها وضمان إستمرارية هذا النمو من خلال ضمان إستمرار تدفق الفائض الإقتصادي أَو المتبقي بعد حاجات الأَفراد والمُوجَّه نحو الإستثمار .

فالتنمية ترمي إلى تحقيق أَكبر مدى لإستفادة الإنسان من الخدمات الرئيسة ، كالأَمن بأَنواعه كلها كالأَمن الإقتصادي والأَمن البيئي والأَمن الغذائي والأَمن السياسي والأَمن الصحي والأَمن الشخصي والأَمن الجماعي(علي محمد ٢٠١٣ ، ٢٠) ، فضلاً عن الصحة والتعليم ، والعمل على تحسين مُعَدَّلات الدخل الفردي ، وبناء المُنشآت القاعدية ، والتوزيع الأَمثل للدخل القومي دون أَنْ يؤثر ذلك سلباً في مستويات الإستهلاك الخاص ، لذلك فإنَّ عملية الربط بين سياسات التنمية الإقتصادية والأَمان الإجتماعي يُسهم في تحديد ما يُمكن تخصيصه من الدخل القومي دون الإضرار بالتنمية الإقتصادية ، وهذا كله بحاجة إلى توافر سلطة تنفيذية عامة مُتماسكة ذات كفاءة عالية وحكم رشيد ومشاركة مجتمعية وبحث علمي قادرة على إحداث دفعة قوية لحدوث عملية التنمية ، فهي لا تتم تدريجياً فقط بل لابد من دفعة قوية وإستراتيجية ملائمة للبدء بعملية التنمية لنكون أَمام معدل نمو فعلي ومعدل نمو مرغوب ومعدل نمو طبيعي .

ويرتبط المستقبل الإقتصادي لأَي دولة بعوامل سياسية وإجتماعية وإقتصادية عديدة لعل أَبرزها الوضع الأَمني والسياسي ، وطبيعة وحجم الإصلاحات الإقتصادية المُزمع تطبيقها ، وحجم العوائد النفطية وغيرها ، وتؤدي العوائد المالية الناجمة عن تصدير النفط الخام دوراً محورياً في تغذية الميزانية العامة والقطاعات الإقتصادية ، وهو يؤدي بمعنى آخر دور مُحرك التنمية في البلدان النفطيَّة .

إنَّ التنمية الإقتصادية لا يُمكن أَنْ تحصل مع عدم الحفاظ على تماسك الوضع الإجتماعي والوضع السياسي ، الذي يؤدي إلى إنخفاض الأَداء الإقتصادي(عبد الرضا ٢٠٠٨ ، ٩٨)، وفقدان التنمية الإقتصادية سيؤدي إلى عدم إنتعاش الدخل القومي ، فلا يتحقق الأَمن الإقتصادي للمواطنين ، فلا يتمكنوا من بلورة رؤية سياسية ذاتية مستقلة واحدة مُتفق عليها ، ويؤدي فقدانها أَيضاً إلى عدم إعتدال

مواقف الطبقات الدنيا تجاه الشرائح الإقتصادية- الإجتماعية الأكثر ثراءاً ما يهدد الأَمن والسلم الإجتماعيين فلا تعتدل المواقف السياسية معها ، كما أَنَّ فقدان الوفورات المالية التي كان ينبغي أَنْ تُحققها التنمية تمنع من تواجد الطبقة الوسطى ، وهذا يُفقد التنافس والإختلاف السياسي طابعه الوسطي ، فتوالد الأَزمات يكون سبباً أَساسياً في تدمير العلاقات المُستقرة والضرورية للإنسان(البكري ٢٠١١ ، ١٩) .

وأَما فيما يخص التنمية البشرية فيمكن تَبَنِّي خطط تنمية وطنية مُستدامة ، وَتَبَنَّي سياسة وطنية للتشغيل ، وإستراتيجية وطنية للتربية والتعليم العالي ، وإستراتيجية وطنية للشباب ، على أَنْ ترمي تلك الخطط لتحقيق التنمية البشرية على أَساس المساواة والعدالة والإنصاف والإستدامة ، ولكن الجدل السياسي يُمكن أَن يَحُول دون إعتماد معيار نسبة المحرومين ودرجة الحرمان التي يُعاني منها السكان في إشباع حاجاتهم الأَساسية في تخصيص الموارد بين المحافظات ، أَو في صياغة الأَولويات التنموية ، أَو توزيع التخصيصات للبرامج الإستثمارية ، أَو الإكتفاء بنسبة كل محافظة سواء في الموازنة العامة أَم الموازنة الإستثمارية التي تعنى بها خطة التنمية .

والأَهداف الإستراتيجية لخطة التنمية الوطنية المرتبطة بإصلاح سوق العمل يُمكن أَنْ تتضمن خفض مُعدل البطالة إلى 5% ، وزيادة المشاركة في النشاط الإقتصادي إلى 70% ، وتطوير فعاليات مؤسسات سوق العمل وزيادة إنتاجية قوة العمل ، وتوفير بيئة عمل لائقة ، وتوسيع نطاق العمل المحمي ، ولابد من إتخاذ إجراءات تتصدى لمشكلة البطالة ، وإعتماد سياسات قصيرة الأَمد لإستيعاب جزء من البطالة الظاهرة (أَو الصريحة) ، وإطلاق إستراتيجية التخفيف من الفقر التي تتضمن سياسات النمو مُتعدد القطاعات وبرامج لإصلاح التشريعات المُناصرة للفقراء مؤطرة بِعدَّة مُحصلات ومُخرجاً ونشاطاً بتحقيقها خلال مدة معينة لخفض نسبة الفقر إلى أَدنى مستوياته ، ولابُدَّ لهذه الإستراتيجية أَنْ تدخل حيز التنفيذ حال إقرارها من رئيس الوزراء أَو مجلس الوزراء أَو رئيس الجمهوريَّة بحسب الأَنظمة بموجب قرار معيَّن من خلال إلزام الوزارات والمحافظات بِتَبَنِّي الأَنشطة التي وردت في الإستراتيجية ضمن خططها السنوية ، ولابدَّ من رصد مَبالغ سنوية من تخصيصات الموازنة الإستثمارية للوزارات ذات الطابع الخدمي والمحافظات الأَكثر فقراً ، ولابدَّ أَيضاً من تخصيص مبالغ للإستثمار لتمكين الفقراء وبناء قدراتهم ، ولابُدَّ من تنفيذ مشاريع من قَبِيل بناء مجمعات سكنية واطئة الكلفة ، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأَوليَّة ، وتخفيف البطالة ، وتُعد ظاهرة بطالة الشباب دلالة على الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد ، وقد تكون دلالة لحالة إنفصام قائمة ما بين مُخرجات التعليم ومدخلات سوق العمل ، وقد تكون أَحياناً ناجمة عن عدم القدرة على الوصول إلى فرص العمل .

ثالثاً– دور العلاقات المُستقرة في النمو العلمي والتكنلوجي والصناعي السريع :

في النظريَّة التنمويَّة تُؤدِّي العلاقات المُستقرَّة سواء الداخليَّة منها التي تكون بين المكونات العراقيَّة ، أَم الخارجيَّة التي تكون مع دول الجوار والعالم إلى جذب الإستثمارات الأَجنبيَّة المُباشرة التي تنقل التكنلوجيا والخبرات الإداريَّة الحديثة ، وتَعزيز التعاون العلمي والأَكاديمي مع الجامعات والمراكز البحثيَّة العالميَّة مما يُسَهِّل تبادل المَعرفة والتدريب ، وتوفير بيئة آمنة للباحثين والعلماء لِمنع هجرة العقول وإستقرار المؤسسات البحثيَّة ، وتمكين التخطيط طويل الأَمد للمشاريع الصناعيَّة والبحثيَّة التي تحتاج لِسنوات لِتحقيق عائد .

والنمو غير التنمية فالنمو ليس إلا توسع تلقائي يتم في ظل تنظيمات إجتماعية ثابتة ومحددة ، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة ، في حين أَنَّ التنمية تفترض تطويراً فعَّالاً وواعياً من مؤسسات الدولة المعنية ، وقد إرتبطت التكنلوجيا بسياق التنمية (السروجي وآخرون ٢٠٠١ ، ١٩٣) ، والنمو العلمي والتكنلوجي والصناعي يعني وضع الأُسس الصحيحة التي تستدعي توالد النمو بصورة تلقائية ، والتي تبدأ بصنع السلطة التنفيذية قوانين خاصة للإصلاحات العلمية والتكنلوجية والصناعية في خطة للنهوض العلمي والتكنلوجي والصناعي ليتم الإستثمار في مشاريع ذات أولوية تشمل تطوير المشاريع الأَساسية في البحث والتطوير على المستوى القومي ، وتكنلوجيا الصناعات ذات الإستخدام المزدوج العسكري والمدني ، والتكنلوجيا الهندسية ، والبنية الأَساسية التكنلوجية وغيرها ، وهذا كله يندرج في إستمرار تنفيذ إستراتيجية التنمية الإجتماعية والسياسية والإقتصادية من خلال إيجاد مُجتمع واحد يجعل تركيزه على العلم والتكنلوجيا والصناعات كأَحد أَولوياته الرئيسة ، وإيجاد إطار داعم للإستثمار فيها ، والتركيز على تقوية ثقافة العلم والتكنلوجيا في المجتمع ، فالتصنيع بحاجة لسلطة تنفيذية قوية متجانسة قادرة على صياغة وتصميم وتنفيذ سياسات وبرامج إقتصادية شاملة ، ونظام تعليمي قوي ، وينبغي أَنْ تكون هناك علاقة وثيقة بين السلطة التنفيذية والقطاع الخاص سعياً وراء تطوير الصناعات بدعم الشركات الأَهلية مع بقاء زمام المبادرة بيد السلطة التنفيذية في تلك المرحلة بأَنْ يكون لها دور قيادي بارز ، وهذا يتطلب قبل كل شئ وجود مجتمع واحد لكي يتم توظيفه للمعرفة العلمية المنظمة وفق أَهداف مُحددة لزيادة قدراته في مُختلف المجالات الإجتماعية والمادية في وقت مُحدد لمواجهة مشكلات مُحددة بالوسائل المُتاحة في المجتمع وفق القيم السائدة فيه إذ تؤثر وتتأَثر العلوم والتكنلوجيا والتصنيع بالواقع المجتمعي بأَبعاده المختلفة ، فالتطور العلمي والتكنلوجي والصناعي الحقيقي هو الذي ينبع أَساساً من البيئة المحلية ويندمج مع معطياتها ويمر بنجاح في مراحل متلاحقة من تعديل وتكييف وتوطين وتطوير وإبتكار في التربة المحلية .

الخاتمة

إنَّ الإستقرار السياسي في العراق يتحقق من خلال إستتباب الأَمن والنظام القائم على أُسُس مقبولة من قِبَل غالبيَّة المجتمع بفئاته المختلفة ، وسيادة الإستقرار تضمن سير التنميَة المُستدامة بشكل طبيعي وبنَّاء في إطار السلام ، الذي لا بد من توافره بشكل ملائم وبقدر ما يضمن حياة طبيعيَّة لأَفراد المجتمع ، كما أَنَّه يتطلَّب حالة من الثبات المؤسساتي للدولة بكل مستوياتها ، وقدرة السلطة السياسيَّة على التعامل بنجاح مع الأَزمات القائمة ، وإدارة الصراعات داخل المجتمع في إطار القانون والمؤَسسات ، والإستقرار السياسي يُشجِّع الإستثمارات المحليّة والأَجنبيَّة طويلة الأَمد ، ويَسمح بتنفيذ خُطط تنمويَّة طويلة المدى دون إنقطاع ، ويوَفِّر بيئة مُناسبة لِبناء مؤسسات قَويَّة وفاعلة ، ويُسَهِّل التوزيع العادل للموارد بين مُختلف الفئات والمناطق .

إنَّ مُمارسة المسؤوليَّة السياسيَّة من قِبَل المسؤولين في العراق تتطلب إستعداداً إجتماعياً وفكرياً وأَيديولوجياً لتحقيق المهام الملقاة على عاتقهم كفريق عمل مُشترك بعد تحقيق قدر مُعتد به من الإنسجام والتجانس داخل سلطات الدولة لِينسجم سلوك المؤسسة مع سلوك الأَفراد ، وهذا يقتضي أَنْ تكون مُؤثرات السلوك واحدة داخل المجتمع والمؤسسة ، والسلوك المؤسسي يدل على كل أَشكال وأَنماط الحركة داخل سلطة الدولة ، فالأَفعال والتصرفات والتعبيرات ومُحاولات التأثير وغيرها من الأَنشطة التي يُمارسها القائمين على سلطات الدولة خلال حياتهم داخل تلك المؤسسات تنعكس على تصرفاتهم لِتظهر من خلالها طبيعة السياسة العامة التي يتم إتخاذها وكيفية التعبير عن المطالب وإتخاذ القرار وتنفيذه .

ومن خلال ما سبق يُمكن إستنتاج عِدَّة أُمور منها :

١- سلطات الدولة ينبغي أَنْ تَتَرَكَّب بالطريقة التي تَعمل فيها القرارات التنمويَّة بصورة صحيحة بعد إتقان إتخاذ القرار المُلائم .

٢- السياسة الفعالة تتطلب تنظيماً سديداً رشيداً لعملية رسم وصنع وتنفيذ القرارات التنويَّة من السلطة التنفيذية بعد إتخاذها وتشريعها من قبل البرلمان في الأَنظمة السياسية البرلمانية .

٣- أَشكال الوعي الإقتصادي والإجتماعي القائمة على العلاقات الإقتصادية تَتَحَكَّم في الروابط الإجتماعية بين أَفرادها وتؤدي إلى إيجاد نظرياتها وآرائها السياسية والقانونية وفلسفتها التي تتجسد على شكل قرارات وسياسات تَتَعَلَّق بتسيير الأُمور العامة والتنميَة المُستدامة .

٤- السياسة العامة هي علاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها العامة ، والهدف منها تحقيق الرفاهية والرخاء العام في المجتمع ، وهذا ما يقتضي إبعادها عن كل ما يُؤثر في تحقيق أَهدافها أَو تَدَنِّي مستويات الأَداء فيها .

٥- التنمية بحاجة إلى وجود مؤسسات مُتماسكة ذات كفاية عالية وحكم رشيد ومشاركة مُجتمعية وبحث علمي قادرة على إحداث دفعة قوية لحدوث عملية التنمية .

٦- القائمين على سلطات الدولة يقعون تحت تأثير الإلتزامات والمسؤوليات الإجتماعية التي تفرضها عليهم الجماعات الإجتماعية التي ينتمون إليها من جهة ، ويقعون تحت تأثير الإلتزامات والمسؤوليات العامة التي تفرضها عليهم تلك السلطات في المركز ، والتي هي الأَساس في تكوينها وبقائها كمؤسسات ، وهذا ما يفرض عليهم عدم الخروج عن الإطار القانوني المرسوم لتلك السلطات ، وهذا يُؤثِّر سَلباً على الاستقرار السياسي والتنميَة المُستدامة .

٧- وظاهرة عدم الإستقرار السياسي ظاهرة سلبيَّة مُتعددة النتائج والإنعكاسات وتأخذ أَشكالاً عديدة ومُختلفة ، وهي من أَكثر المَشاكل خطورة ، وتكون حالة عدم إستقرار المؤسسات السياسيَّة والدستوريَّة إنعكاساً لكثرة الخلافات والصراعات المُختلفة بما يَتجاوز قدرة وطاقة المؤسسات الشرعيَّة والتي تنعكس سَلباً على التنميَة المُستدامة .

الموسوعات والقواميس

1- Badie, B, Berg-Schlosser,D , & Morlino, L. (Eds) , International Encyclopedia of Political Science . SAGE Publications , 2011 .

المصادر باللغة العربيَّة

١- أَحمد ، يوسف أَحمد وآخرون ، كيف يُصنع القرار في الأَنظمة العربية ، في سعد ناجي جواد ، دراسة حالة العراق ، تحرير وتنسيق نيفين مسعد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١٠ .
٢- الأَسود ، صادق ، تأثير تكوين الشخصية على السلوك السياسي ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، السنة الثالثة ، العدد السابع ، بغداد ، حزيران ١٩٩٠ .
٣- البكري ، جواد كاظم ، فخ الإقتصاد الأَمريكي " الأَزمة المالية ٢٠٠٨ ، الناشر مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ، توزيع مركز بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، ط١ ، بيروت- لبنان ، ٢٠١١ .
٤- الخزرجي ، ثامر كامل محمد ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة "دراسة مُعاصرة في استراتيجية إدارة السلطة " ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان- الأردن ، ٢٠٠٤ .
٥- الزبيدي ، حسن لطيف وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، ط١ ، النجف- بيروت ، ٢٠٠٨ .
٦- السروجي ، طلعت مصطفى وآخرون ، التنمية الإجتماعية " المثال والواقع " ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، جامعة حلوان ، مصر ، ٢٠٠١.
٧- الهاشمي ، محمد صادق ، الإحتلال الأَمريكي للعراق ومشروع الشرق الأَوسط الكبير " تداعياته ونتائجه " ، مركز العراق للدراسات ، ٢٠٠٥
٨- أَميدي ، سربست مصطفى رشيد ، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها " دراسة قانونية سياسية تحليلية مُقارنة " ، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، الطبعة الأولى ، دهوك ، ٢٠١١ .

٩- أندرسون ، جيمس ، صنع السياسات العامة ، ترجمة د. عامر الكبيسي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط٤ ، عمان- الأردن ، ٢٠١٥.
١٠- حياوي ، نبيل عبد الرحمن ، دساتير العراق الجمهوري ، منشورات العاتك لصناعة الكتاب ، ط٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، المادة ١٠٣ ، أولاً
١١- ديلوبي ، هيوا حاجي ، الإتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية " دراسة إجتماعية ميدانية في إقليم كوردستان العراق " ، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، ط١ ، دهوك ، ٢٠٠٨.
١٢- ذيب ، إيمان عبد الكريم ، السلوك الإجتماعي للطالب الجامعي ، مجلة مركز البحوث التربوية والنفسية ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية قسم العلوم التربوية والنفسية ، العدد الثاني عشر ، بغداد ، بلا .
١٣- صحراوي ، يسعد شريف ، مسألة الشرعية وتأثيرها على الإستقرار السياسي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر ، ٢٠٠٩ .١٤
١٤- عبد ، إبتسام محمد ، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في العراق ما قبل وبعد الإحتلال ، دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد الخامس والثلاثون ، ٢٠٠٩.
١٥- عبد الرزاق ، إنتصار إبراهيم ، الساموك ، صفد حسام ، الإعلام الجديد " تطور الأداء والوسيلة والوظيفة" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١١ .
١٦- عبد الرضا ، نبيل جعفر ، الإقتصاد في مرحلة ما بعد السقوط ، مُؤسسة وارث الثقافية ، ط١ ، بلا ، ٢٠٠٨
١٧- عبد الله ، عبد الخالق ، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٣) ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٨ .
١٨- عنصر ، يوسف ، ليتيم ، ناجي ، أهم المُحددات السيكو- سوسيولوجية المُستخدمة في قياس وتشكيل سلوك العمال التنظيمي ، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية ، جامعة الوادي ، العدد السابع ، بلا ، ٢٠١٤
١٩- كواكو ، جان . مارك ، الشرعية السياسية " مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية " ، ترجمة د. خليل إبراهيم الطيار ، المركز العالمي للدراسات السياسية ، عمان ، ٢٠٠١ .
٢٠- محمد ، عباس علي ، الأمن والتنمية " دراسة حالة العراق للمدة ١٩٧٠- ٢٠٠٧ "، مركز العراق للدراسات ، مطبعة الساقي ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٣ .
٢١- محمد ، هيفاء أحمد ، سبع ، سداد مولود ، المحددات الداخلية للسياسات الخارجية العراقية "المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية" ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٤٤ ، بلا .

المصادر باللغة الإنكليزيَّة

1-Ahmed . Youssef Ahmed and others, How are decisions made in Arab regimes, in Saad Naji Jawad, Irag case study, edited and coordinated by Nevin Massad, Center for Arab Unity Studies, 1st edition Beirut 2010.
2- Al-Aswad, Sadiq, The impact of personality formation on political behavior, Political Science Center. College of political science, University of Baghdad, third year, seventh issue, Baghdad, june 1990 .
3- Al-Bakkri, Jawad Kadhim. In the American Economy Trap "The Financial Crisis of 2008, published by the Hammurabi center research and strategic studies, distributed by the Bayan center for publishing. Distrbution, and information, 1st edition. Beirut-Lebanon 2011 .

4- Al-Khazraji, Thamer Kamel Mohammad, Modern political Systems and publicies, The Contemporary study in the strategy of power Management, Dar Majdalawi for publishing and Distribution, T1, Amman,Jordan. 2004 .

5- Al-Zubaidi, Hassan Latif and others, Iraq and search for the future, Iraqi center for Research and studies, T1, Najaf-Beirut 2008 .

6- Al-Saroji, Talaat Mustafa and others, Social Development "Ideal and Reality", University Book Publishing and Distribution Center, Helwan University, Egypt 2001 .

7- Al-Hashemi, Muhammad Sadiq, The American occupation of the Greater Middle East project, Its repercussions and the consequences", Iraq Center for studiesm 2005 .

8- Amidi, Sarbast Mustafa Rashid, the political opposition and the constitutional guarantees for its work "A comparative analytical legal study", Mokryani Research and publishing Foundation, first edition. Dohuk, 2011 .

9- Anderson,James, Public policy making, translation Dr.Amer Al-kubaisi, Dar Al-Masirah publishing House Distribution and printing, T4, Amman, Jordan, 2015.

10- Hayawi, nabeel Abdul Rahman, Constitutions of Republican Iraq, Al-Atk Industrial Publications Alktab, T2, Cairo, 2009, Artcale 103, first .

11-Huntington, Samuel P. Political Order in Changing Societies Yale Universtiy Press, 1968.

12- Dilobi, Hiwa Haji, intolerant trends among ethnic groups, "a social study." Fieldwork in the Kurdistan Region of Iraq", Mokryani Research and publishing Foundation, T1 , Dohuk, 2008 .

13- thaib,Iman Adul Karim, Sotial Behavior of University Students, Journal of the Center for Educational and psychological Research, Al-Mustansiriya University, college of Education, Department of Educational and psychological sciences, no.Twelfth Bagdhad .

14- Sahrawi, Issad Sherif, The Issue of Legitimacy and its Impact on Political Stability, Master's Thesis in political Science and International Relations, Department of political Science and International Relations, Faculty of political Science and Media, Algeria, 2009

15- Abd, Ibtisam Muhammad, the role of political culture in shaping national identiy in Iraq before and after Occupation, International studies, University of Baghdad, Issue Thirty-Five, 2009 .

16- Abd-Alrazzaq, Intisar Ibrahim,Al-Samok, Safad Hussam, New Medie "The Development of performance, Method and Function" , University House for printing, Publishing and Translation,1st edition,Baghdad, 2011. 17- Abd-Alreda, Nabil Jaafar, The Economy in the post-Fall stage, Warith Foundation Cultural, 1st edition, 2008 .

18- Abdullah, Abdul Khaleq, Sustanable Development and the Relationship between Environment and Development, Center for Arab Unity Studies, Arab Future Book Series (13), T1, Beirut, 1998 .

19- Unsor,Youssef, Laitem, Naji, the most important Alsycho-sociological determinants used in measuring and shaping organizational behavior of workers, Journal of social studies and Research, Universty of the valley, Issue 7, 2014 .

20-Kwaku,Jean,Mark,"Political Legitimacy",a contribution to the study of political law "And political Responsibilty",translated by Dr.Khalil Ibrahim Al-Tayyar,International center for political studies,Amman, 2201.

21-Mohammad,Abbas Ali,Mother and Development ," A Case of Iraq for the Year 1970-2007",Iraq center for studies,Al-Saqi press,Baghdad 2013 .

22- Muhammad, Haifa Ahmed, Sabaa, Sadad Mauloud, Internal Determinants of Iraqi Foreign policies, "Constitutional and Political Determinants and the political process, "Center for International Studies, University of Baghdad, No.44, no .